متمم

مجلــة ربـــع سنويـــة يصدرهـــا
مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)

العدد التاسع - مايو 2025م

أمريكـا من الريـاض:
السعـودية تفوقـت علـى العـالم

رؤيـة السعوديـة 2030
تصـدر تقريرها للعام 2024

ديوانيـة المعرفـة
فـي نسختهـا السـابعة

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

متمم

مجلـــة ربـــع سنويـــة يصدرهـــا
مركـز التواصـل والمعرفـة الماليـة (متمم)

حقوق التأليف والنشر محفوظة لمركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)، ولا يجوز اقتباس جزء من هذه المجلة أو إعادة طباعتها بأي وسيلة دون موافقة كتابية من المركز, إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم).

للتواصل والمشاركات:

مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) - هاتف : 966118216160+ - البريد الإلكتروني : CFKC@mof.gov.sa

افتتاحيــة العـدد

في ظل المشهد العالمي المتسارع بالأحداث الاقتصادية والتحولات المالية، يطل عليكم العدد التاسع من مجلة "متمم" ليستعرض مجموعة من الموضوعات المتنوعة التي تسلط الضوء على قضايا المال والأعمال والاقتصاد، حيث يتصدر هذا العدد استقبال المملكة للرئيس الأمريكي ترامب، وانعقاد القمة الاستثمارية السعودية الأمريكية، والمنتدى الاستثماري السعودي الأمريكي، والقمة الخليجية الأمريكية، في الرياض.

وتقدم المجلة تغطية لمؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق الناشئة، الحدث الاقتصادي البارز الذي نظمته وزارة المالية السعودية وصندوق النقد الدولي، وجمع نخبة من الخبراء وصنّاع القرار، وشكّل منصة عالمية لمناقشة آفاق اقتصادات الأسواق الناشئة. كما غطّى العدد اجتماعات الربيع لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين 2025 م، الذي شاركت فيه المملكة بوفد كبير رأسه معالي وزير المالية.

وتستضيف المجلة رئيس الهيئة العامة للإحصاء الدكتور فهد الدوسري، الذي يستعرض واقع القطاع الإحصائي في المملكة ودوره في دعم تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 ، من خلال الاستراتيجية الوطنية للهيئة بصفتها المرجع الإحصائي الرسمي والوحيد للبيانات والمعلومات الإحصائية في المملكة.

ويسلط العدد الضوء على أبرز المستجدات محلياً ودولياً، ويقدّم قراءة تحليلية شاملة لتقرير رؤية السعودية 2030 للعام 2024 م، واستضافة المملكة لفعاليات كأس العالم لريادة الأعمال للعام 2024 م، إلى جانب الأثر الاقتصادي للفعاليات الرياضية المقامة ضمن موسم الرياض للعام 2024م.

وتقدم المجلة تغطية لديوانية المعرفة السابعة، تحت عنوان "دور الصناديق والبنوك التنموية في خلق اقتصاد متنوع ومستدام"، إلى جانب جلسة "متمم" الحوارية ضمن فعاليات"مركاز البلد الأمين" بمكة المكرمة، إضافة إلى مجموعة من المقالات لعدد من المتخصصين في المجالين الاقتصادي والمالي.

06
موضوع العدد
المملكـة تسـتقبل ترامـب

16
ضيف العدد
رئيـس الهيئـة العامة للإحصـاء
الدكتور فهد بن عبدالله الدوسري

36
أحـــــداث
مؤتمـــر العـــلا لاقتصـادات الأسـواق الناشئـــة يجـــذب أنظـــار العالم

المملكـــة تســتقبل ترامــب

في مشهدٍ سياسي واقتصادي استثنائي، استقبلت المملكة العربية السعودية فخامة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في زيارةٍ رسميةٍ تُعد الأولى له منذ توليه منصبه الحالي، إذ تأتي هذه الزيارة تأكيدًا على عمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وتجسيدًا للدور المحوري الذي تلعبه المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ابن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد ابن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وقد حظيت الزيارة بمشاركةٍ رفيعة المستوى من الجانبين، حيث رافق الرئيس ترامب عددٌ من كبار المسؤولين التنفيذيين في كبرى الشركات الأمريكية، ما يعكس الأهمية الاقتصادية والاستثمارية لهذه الزيارة. كما شهدت الزيارة انعقاد القمة الاستثمارية السعودية الأمريكية، التي أسفرت عن توقيع اتفاقياتٍ ومذكرات تفاهم تجاوزت قيمتها 300 مليار دولار، شملت مجالاتٍ متعددة مثل الطاقة، والتقنية، والدفاع، والبنية التحتية.

وتُعد هذه الاتفاقيات خطوةً استراتيجيةً نحو تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتوسيع آفاق الشراكة في مجالاتٍ حيويةٍ تدعم أهداف رؤية السعودية 2030. وقد أكد سمو ولي العهد، خلال المنتدى، أن هذه الشراكة تمثل امتدادًا للتعاون المتعدد في جميع المجالات، وقال سموه في كلمته: "نرحب بكم اليوم في المملكة العربية السعودية في المنتدى السعودي - الأمريكي، حيث تجمع بلدينا الصديقين علاقات اقتصادية عميقة، بدأت قبل 92 عامًا وتحديدًا في سنة 1933م، بتوقيع اتفاقية امتياز التنقيب عن النفط في المملكة، مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا.

ونجتمع اليوم لتعميق هذه الشراكة الاستراتيجية، في مراحلها المختلفة من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية، إلى اقتصاد مبني على تنويع مصادر الدخل والمعرفة والابتكار.

لقد كانت الاستثمارات المشتركة، هي إحدى أهم ركائز علاقتنا الاقتصادية، والاقتصاد السعودي حاليًا أكبر اقتصاد في المنطقة، وأكبر شريك اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومن أسرع الاقتصادات نموًا ضمن مجموعة العشرين، وقد انعكست متانة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، على نمو التبادل التجاري، إذ بلغ (500) مليار دولار، خلال المدة من العام 2013م إلى 2024م.

واليوم، نعمل على فرص شراكة بحجم 600 مليار دولار، من بينها اتفاقيات بقيمة تزيد على 300 مليار دولار تم الإعلان عنها خلال هذا المنتدى.

وسنعمل خلال الأشهر القادمة على المرحلة الثانية لإتمام بقية الاتفاقيات لرفعها إلى تريليون دولار.

وتمثل هذه الشراكة المتنامية امتدادًا للتعاون المتعدد في المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية والتقنية؛ بما يعزز المنافع المتبادلة ويدعم فرص العمل في المملكة، ويسهم في توطين الصناعات وتنمية المحتوى المحلي ونمو الناتج المحلي.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية وجهة رئيسة لصندوق الاستثمارات العامة، حيث تستحوذ على نحو 40% من استثماراته العالمية؛ مما يعكس الثقة بقدرات الاقتصاد الأمريكي على الابتكار، خصوصًا في القطاعات الواعدة، مثل التقنية والذكاء الاصطناعي؛ بما يسهم في نقل المعرفة وتبادل الخبرات.

كما قال ولي العهد في كلمته "يبلغ عدد الشركات الأمريكية العاملة والمستثمرة في المملكة نحو 1300 شركة، تمثل ما يقارب ربع حجم الاستثمار الأجنبي، منها 200 شركة اتخذت من المملكة مقرًا إقليميًا لها".

لقد استطاعت رؤية المملكة 2030 أن تحقق معظم مستهدفاتها، وتُحدث تحولًا اقتصاديًا غير مسبوق يهدف إلى تنويع الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص، ليكون المحرك الرئيس للنمو في أكبر اقتصاد بالمنطقة.

وقد ارتفعت الصادرات غير النفطية إلى 82 مليار دولار في العام 2024م، كما تم توظيف أكثر من 2,4 مليون مواطن ومواطنة، وانخفضت نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها التاريخية مع تضاعف إسهام المرأة في سوق العمل.

ختامًا، إنني يا فخامة الرئيس، على ثقة بأننا اليوم نواصل البناء معكم، مستندين إلى أسس الشراكة الوثيقة بين البلدين، وما وقّعنا عليه اليوم هو جزءٌ من طموح أكبر، يستثمر فرص التعاون وتبادل المنافع.

فخامة الرئيس إن عملنا المشترك لا يقتصر على التعاون الاقتصادي وإنما يمتد إلى العمل على إحلال الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة والعالم.

مجددًا الترحيب بكم في المملكة العربية السعودية".

من جانبه، أشاد الرئيس ترامب بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة، مؤكدًا أن الرياض أصبحت مركزًا عالميًا للأعمال والتقنية والابتكار. كما أعلن عن بدء الخطوات الأولى نحو إعادة العلاقات مع سوريا، مشيرًا إلى أن هذا القرار جاء بعد مناقشاتٍ مثمرةٍ مع سمو ولي العهد، الذي وصفه بـ"الشخص الرائع" و"الرجل العظيم" الذي يمثل أفضل دولة في العالم.

وتُبرز هذه الزيارة المكانة المتقدمة التي باتت تتبوأها المملكة بقيادة سمو ولي العهد، الذي يقود حراكًا تنمويًا شاملًا يُعيد تعريف دور السعودية في السياسة الدولية، ويفتح آفاقًا جديدةً للتعاون العابر للحدود. كما تعكس الزيارة إدراكًا عالميًا بأن الرياض اليوم هي مركز التأثير وصانعة التوجهات، في ظل رؤيةٍ طموحةٍ تسابق الزمن نحو المستقبل.

في هذا السياق، تأتي زيارة الرئيس ترامب للمملكة كجزءٍ من إدراكٍ عالميٍ بأن الرياض اليوم هي مركز التأثير وصانعة التوجهات، ويقف خلف هذا التموقع العالمي سمو ولي العهد، الذي أعاد تعريف دور السعودية في السياسة الدولية، وفتح آفاقًا جديدةً للتعاون العابر للحدود.

القمة الاستثمارية السعودية الأمريكية

شهدت العاصمة الرياض انعقاد القمة الاستثمارية السعودية الأمريكية، والتي تمثل حدثًا اقتصاديًا بارزًا يعكس عمق العلاقات الاستراتيجية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. حضر القمة عدد من كبار المسؤولين من كلا البلدين، بالإضافة إلى ممثلين عن كبرى الشركات العالمية، مما يؤكد على أهمية الشراكة الاقتصادية بين البلدين.

وخلال القمة، تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية. شملت قطاعات متنوعة مثل الطاقة، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والدفاع، مما يعكس التوجه الاستراتيجي للمملكة نحو تنويع اقتصادها وتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

ومن أبرز الاتفاقيات الموقعة، تلك المتعلقة بتطوير مشاريع الطاقة المتجددة، إذ تم الاتفاق مع شركات أمريكية رائدة على تنفيذ مشاريع تهدف إلى تعزيز استخدام مصادر الطاقة النظيفة في المملكة. كما تم توقيع اتفاقيات في مجال التكنولوجيا، تشمل تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي، حيث أكد "إيلون ماسك" خلال حضوره للقمة أن الروبوتات سترفع الاقتصاد عشرة أضعاف، مشيراً إلى أن السعودية تقود عصر ما بعد البيانات، كما أكد كبير مستشاري البيت الأبيض للذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة، السيد ديفيد ساكس أن الشراكة مع المملكة تمكنهم من بناء مستقبل هذا القطاع.

وفي قطاع الدفاع، تم توقيع صفقات تهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية للمملكة، من خلال نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعات العسكرية، حيث تعكس هذه الاتفاقيات التزام المملكة بتطوير قدراتها الدفاعية بشكل يتماشى مع المعايير العالمية، ويعزز من قدرتها على حماية مصالحها الوطنية.

كما تم خلال القمة مناقشة فرص الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، حيث تم الاتفاق على تنفيذ مشاريع مشتركة تهدف إلى تطوير شبكات النقل واللوجستيات، مما يسهم في تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي إقليمي. تشمل هذه المشاريع تطوير الموانئ والمطارات وشبكات السكك الحديدية.

في مجال التعليم والتدريب، تم توقيع مذكرات تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية في البلدين، وتطوير برامج تدريبية مشتركة تهدف إلى تأهيل الكوادر الوطنية في مختلف المجالات التقنية والمهنية. يسهم هذا التعاون في بناء رأس مال بشري مؤهل يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعكس هذه الاتفاقيات والمشاريع المشتركة التزام المملكة بتعزيز شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وتؤكد على سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تنويع مصادر الدخل، وتطوير القطاعات الحيوية، وتعزيز الابتكار والتقنية.

حجـم الاتفاقيـات

في إطار القمة الاستثمارية السعودية الأمريكية، تم الإعلان عن سلسلة من الاتفاقيات الاستراتيجية التي تعكس عمق الشراكة الاقتصادية بين البلدين؛ بلغت قيمة هذه الاتفاقيات ما يزيد عن 300 مليار دولار، وشملت مجالات متنوعة مثل الطاقة، والتكنولوجيا، والدفاع، والبنية التحتية، والصحة، مما يعزز من مكانة المملكة كمركز اقتصادي عالمي.

أبرز هذه الاتفاقيات تضمنت استثمارًا بقيمة 20 مليار دولار في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي والطاقة، بالإضافة إلى استثمارات مشتركة بقيمة 80 مليار دولار في قطاع التكنولوجيا، بمشاركة شركات كبرى مثل Google و Oracle وSalesforce وAMD و Uber ،كما تم توقيع صفقات في مجال البنية التحتية بقيمة ملياري دولار، تشمل مشاريع ضخمة في المملكة مثل مطار الملك سلمان الدولي ومدينة القدية.

في قطاع الدفاع، تم توقيع اتفاقية بقيمة تقارب 142 مليار دولار لتوريد معدات وخدمات دفاعية، تشمل تعزيز قدرات القوات الجوية وتطوير مجال الفضاء والأمن البحري، كما تم الإعلان عن إنشاء صناديق استثمارية متخصصة، مثل صندوق استثمار الطاقة بقيمة 5 مليارات دولار، وصندوق New Era لتكنولوجيا الفضاء والدفاع بقيمة 5 مليارات دولار، وصندوق Enfield Sports Global Sports بقيمة 4 مليارات دولا .

حضر القمة عدد من كبار الشخصيات من الجانبين، من بينهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ابن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بالإضافة إلى عدد من الوزراء وكبار المسؤولين التنفيذيين من الشركات الكبرى، وأكد سمو ولي العهد خلال القمة أن المرحلة القادمة ستشهد رفع الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة إلى تريليون دولار، مما يعكس الطموح الكبير لتعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين.

تأتي هذه الاتفاقيات في إطار رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتوطين الصناعات، وتوفير فرص عمل للمواطنين، وتعزيز مكانة المملكة كمركز عالمي للاستثمار والابتكار.

كما تعكس هذه الشراكات الاستراتيجية التزام المملكة بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وتوسيع آفاق التعاون في مختلف المجالات.

المنتدى الاستثماري السعودي - الأمريكي

شهدت العاصمة الرياض انعقاد منتدى الاستثمار السعودي الأمريكي، بالتزامن مع زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث جمع كبار المسؤولين التنفيذيين وصُنّاع القرار من الجانبين، بمشاركة نخبة من المستثمرين وممثلي القطاعين الحكومي والخاص، في إطار تعزيز الشراكة الاقتصادية بين السعودية والولايات المتحدة.

أكد معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، خلال المنتدى، أن رؤية السعودية 2030 تمثل تحولاً وطنيًا شاملًا يقوده السعوديون نحو مستقبل اقتصادي ومالي واجتماعي أكثر استدامة. وأشار إلى أن المملكة شهدت تدفقًا ملحوظًا في الاستثمارات الأمريكية منذ إطلاق الرؤية، مما يعكس الثقة في الإصلاحات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد السعودي، وفي مقدمتها تمكين القطاع الخاص، وتحسين البيئة التنظيمية والاستثمارية، وتوسيع قاعدة الابتكار والتقنية.

وأوضح معاليه أن المملكة كانت تعتمد على سلعة واحدة لعقود طويلة، ما جعل اقتصادها عرضة لتقلبات الأسعار، لكن بفضل القيادة التي وضعت رؤية واضحة واستنهضت الأمة خلفها، أصبح الشعب يرى في الرؤية مشروعه الوطني الخاص. وأكد أن المملكة ترتكز على نقل التكنولوجيا من الولايات المتحدة وتوطينها، إلى جانب تبادل الخبرات ونقل المعرفة، ضمن مستهدفاتها الرامية إلى بناء اقتصاد معرفي متقدم.

من جانبه، أعرب معالي وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت عن اعتزازه بالعلاقة الوثيقة بين بلاده والمملكة، مشيرًا إلى أن حجم الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة كبير جدًا مقارنة بحجم اقتصاد مثل الاقتصاد السعودي، ويعادل عدة أضعاف الاستثمارات التي توجه لأي دولة أخرى. وأضاف بيسنت أن الاستثمارات الأمريكية في المملكة ارتفعت منذ إطلاق رؤية السعودية 2030، وهذا يعكس متانة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مؤكدًا أن المملكة تسعى إلى تبادل الخبرات ونقل المعرفة من الولايات المتحدة الأمريكية، بما يدعم تنمية الاقتصاد الوطني ويُعزز من مكانة المملكة إقليميًا وعالميًا.

وأشار معاليه إلى أن المملكة حققت العديد من مستهدفات رؤية السعودية 2030، من بينها تسجيل أدنى معدل بطالة في تاريخها عند 7%، وتعزيز مشاركة السعوديين في سوق العمل، إلى جانب تحولات هيكلية كبيرة في تمكين المرأة، وتطور غير مسبوق في قطاع السياحة، حيث تجاوز عدد الزوار 100 مليون زائر، وهو الرقم المستهدف لعام 2030، وذلك بفضل وجود العديد من نقاط الجذب السياحي.

وشهد المنتدى حضورًا واسعًا من كبار المسؤولين التنفيذيين وصُنّاع القرار من الجانبين، بمشاركة نخبة من المستثمرين وممثلي القطاعين الحكومي والخاص، وذلك في إطار تعزيز الشراكة الاقتصادية بين السعودية والولايات المتحدة.

وأكد المشاركون في المنتدى أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، مشيرين إلى أن المملكة توفر بيئة تنظيمية مرنة تدعم التحول الرقمي والنمو الاقتصادي، مما يجعلها وجهة مفضلة للمستثمرين الدوليين في مختلف القطاعات.

القمة الخليجية الأمريكية

في العاصمة السعودية الرياض، انعقدت القمة الخليجية الأمريكية، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وشهدت القمة حضور قادة دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب فخامة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مما يعكس أهمية العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين.

تناولت القمة مجموعة من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مع التركيز على تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين دول الخليج والولايات المتحدة. كما تم مناقشة سبل تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وتطوير الشراكات الاستراتيجية في مجالات الطاقة، والتقنية، والدفاع.

وأكد القادة خلال القمة على أهمية التنسيق المشترك لمواجهة التحديات الإقليمية، والعمل على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. كما تم التأكيد على دعم المبادرات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المجلس. وفي ختام القمة، أكد القادة على أهمية استمرار الحوار والتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، والعمل على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، بما يخدم مصالح شعوب المنطقة، ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وتعكس هذه القمة التزام دول مجلس التعاون الخليجي بتعزيز التعاون المشترك، والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي، وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، بما يتماشى مع تطلعات شعوبها نحو مستقبل مزدهر ومستدام.

تأتي هذه القمة في إطار الجهود المستمرة لتعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، والعمل على تطوير الشراكات الاستراتيجية في مختلف المجالات، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتؤكد على أهمية التعاون المشترك، والعمل على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، بما يخدم مصالح شعوب المنطقة، ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وتعد هذه القمة خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون المشترك، ، كما تؤكد القمة الخليجية الأمريكية على أهمية التعاون المشترك، والعمل على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، بما يخدم مصالح شعوب المنطقة، ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

محمد بن سلمان.. يحتضن دمشق

في إطار الجهود الدبلوماسية

التي تقودها المملكة العربية السعودية لتعزيز الاستقرار الإقليمي، قام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بدورٍ محوري في دعم مساعي رفع العقوبات المفروضة على سوريا، وتأتي هذه الخطوة ضمن رؤية السعودية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، وإعادة دمج سوريا في محيطها العربي والدولي.

خلال منتدى الاستثمار السعودي الأمريكي، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن عزمه رفع جميع العقوبات عن سوريا، مشيرًا إلى أن هذا القرار جاء بعد محادثات مثمرة مع ولي العهد السعودي، حيث أكد ترامب استعداده لتلبية كل ما يطلبه الأمير محمد بن سلمان، مما يعكس الثقة المتبادلة بين القيادتين.

وتتصدر المملكة الدول المطالبة بإسقاط العقوبات التي فُرضت على سوريا، بهدف ترميم الاقتصاد السوري المتداعي جراء الحرب. وفي هذا السياق، استضافت المملكة في فبراير الماضي طاولة مستديرة على هامش مؤتمر العلا السنوي الأول للاقتصادات الناشئة، والتي نتج عنها بيان مشترك بين المملكة والبنك وصندوق النقد الدوليين يؤكد الالتزام بدعم جهود السلطات السورية للتعافي والتنمية.

كما عملت المملكة على دعم وتسريع وتيرة تعافي اقتصاد سوريا، حيث سددت مع قطر متأخرات سوريا لدى مجموعة البنك الدولي، والبالغة حوالي 15 مليون دولار، وقد تمت مناقشة هذا السداد خلال اجتماع الطاولة المستديرة بشأن سوريا على هامش اجتماعات الربيع لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين.

وقد سجلت سوريا بداية عودتها للنظام الاقتصادي والمالي العالمي بشكل رسمي، بمشاركتها في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين، والتي شهدت عقد طاولة مستديرة مخصصة لدعم الاقتصاد السوري بحشد من السعودية وبحضور مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية وعدد من الدول.

وأكد معالي وزير المالية السعودي الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، على ضرورة الوقوف إلى جانب سوريا التي تخرج من وضع هش عبر توفير الدعم والمشورة، مشددًا على أهمية تقديم الدعم المالي الثنائي ومتعدد الأطراف.

وتعكس هذه الجهود الدبلوماسية والاقتصادية التي تقودها المملكة، بقيادة سمو ولي العهد، التزامها الراسخ بدعم الاستقرار والتنمية في المنطقة، وإعادة بناء العلاقات العربية والدولية على أسس من التعاون المشترك والمصالح المتبادلة.

ولي العهد.. جهود في تحفيز الاقتصاد

تفرد سموه بقدرته على قراءة التحولات الدولية وتوجيه بوصلة السياسات الوطنية بما يتوافق مع مصالح المملكة، وهذا ما ظهر جليًا في استقطاب الاستثمارات الاستراتيجية وتعزيز موقع السعودية كمركز اقتصادي عالمي ومحور رئيسي لصناعة القرار الدولي، حيث أسهمت جهوده في تحفيز الاقتصاد السعودي من خلال مبادرات غير تقليدية، وعزز من دور الشركات الوطنية، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وفتح أبواب الشراكة العالمية، مما جعل المملكة وجهة مفضلة للمستثمرين الدوليين في مختلف القطاعات.

وفي سياق العلاقات مع الولايات المتحدة، يُظهر سمو ولي العهد فهمًا عميقًا لأهمية التنويع في الشراكات الاستراتيجية، ليس فقط في المجالات الاقتصادية، بل في الابتكار، والتعليم، والصحة، وهي مجالات تحظى بدعم مباشر من قيادة المملكة في إطار الرؤية الوطنية، وقد جاءت زيارة الرئيس الأمريكي إلى المملكة تأكيدًا على مكانة السعودية في السياسة الدولية، وعلى متانة العلاقة التاريخية بين البلدين، والتي يشرف سمو ولي العهد على تطويرها ضمن إطار المصالح المشتركة والرؤى الاستراتيجية التي تخدم أمن واستقرار المنطقة والعالم.

المملكة اليوم، بقيادة سمو ولي العهد، ليست مجرد دولة نفطية، بل دولة تضع نفسها في مقدمة دول العالم في ملفات الطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، والابتكار، وهذا الحراك يعكس طموحًا وطنيًا يسابق الزمن نحو المستقبل.

وتأتي زيارة الرئيس ترامب للمملكة كجزء من إدراك عالمي بأن الرياض اليوم هي مركز التأثير وصانعة التوجهات، ويقف خلف هذا التموقع العالمي سمو ولي العهد، الذي أعاد تعريف دور السعودية في السياسة الدولية، وفتح آفاقًا جديدة للتعاون العابر للحدود.

تنمية مستدامة

خالد الربيعان
مستشـار في الاستثمار الرياضي

أصبح للرياضة دور كبير بوصفها أحد العناصر التمكينية المهمة للتنمية المستدامة في السعودية؛ وذلك من خلال الاستثمار في كرة القدم، بعد التحول الكبير الذي طرأ على المشهد الرياضي في المملكة وتحولها إلى مركز لجذب الاستثمارات الضخمة في الرياضة؛ مما جعلها تحتل موقع الصدارة في قائمة أغنى الدول الرياضية على مستوى العالم، خاصة أن هذا التحول لم يأتِ من فراغ، بل نتيجة رؤية طموحة واستراتيجية رائدة، من خلال بناء نظام استثماري مبتكر في عالم الرياضة؛ وهو الأمر الذي أدى إلى تحسين الأداء الاقتصادي في السعودية بشكل ملحوظ، وهذا ظهر فعلياً على أرض الواقع؛ حيث بلغت إيرادات الاتحاد السعودي لكرة القدم 1.5 مليار ريال بنهاية العام المالي 2024م، بزيادة 25% عن العام 2023م الذي وصلت فيه الإيرادات 1.2 مليار ريال، وهذه إحدى ثمار النجاح.

ولعل أحد عوامل النجاح لدينا في الفترة الماضية -من وجهة نظري- الاهتمام ببناء الملاعب وتطوير الهياكل الرياضية بالسعودية، والتي أعتبرها أحد عوامل الحسم في تطوير كرة القدم في المملكة العربية السعودية، خاصة ما حدث في الفترة الماضية من تطور كبير في البنية التحتية بعد الإعلان عن استضافة بطولة كأس العالم، حيث شمل التطوير 5 مدن و15 ملعباً، ومن بين الإجمالي سيتم تطوير 4 ملاعب موجودة مسبقاً، فيما يتم إنشاء 11 ملعباً جديداً، وسيتم بناء الملاعب لاستيعاب أكثر من 770 ألف مشجع، حيث يبلغ متوسط تكلفة الملعب مليار دولار أمريكي.

هذا التطور اللافت لم يقتصر على الملاعب فقط، بل تضمن تطوير المطارات؛ لذلك وضعت المملكة خطة لتوسيع مطارات المدن الخمس الرئيسية، مدعومة بالتوسع في أسطول شركات الطيران السعودية الكبرى. وعلاوة على ذلك ستتم توسعة مترو الرياض ليصل إلى 7 مسارات بسعة 3.6 مليون راكب.

وفيما يتعلق بقطاع الفندقة، تعمل المملكة العربية السعودية على توسيع هذا القطاع بشكل كبير، حيث تستهدف الوصول إلى 675 ألف غرفة فندقية بحلول العام 2030م، مقارنةً بحوالي 134.5 ألف غرفة في العام 2022م. ومن المتوقع أن تزداد هذه الأرقام لتتجاوز 500 ألف غرفة بحلول العام 2034م في مختلف المدن السعودية؛ ما يشير إلى استثمار كبير في قطاع الضيافة؛ مما سيساهم في خلق فرص عمل دائمة ومؤقتة؛ وبالتالي دعم النشاط الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

أخيراً، فيما يتعلق بالقطاع الرياضي، فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي السعودي نحو 21.6 مليار ريال في العام 2023م، ومن المتوقع أن تصل إلى 26.1 مليار ريال في العام 2024م، ثم 31.6 مليار ريال في العام 2025م، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 21% لتحقيق المستهدف بحلول العام 2030م. هذا النمو يُعزى إلى تنامي الاستثمار في المنشآت الرياضية، وتنظيم الفعاليات الدولية، وزيادة السياحة الرياضية؛ مما يعزز مكانة السعودية كمركز رياضي عالمي ضمن رؤية السعودية 2030.

حـوار مع سعـادة
رئيـس الهيئـة العامة للإحصـاء

الدكتور فهد بن عبدالله الدوسري

القطاع الإحصائي يساهم بدور أساسي في تحقيـق أهـداف رؤيـة السـعودية 2030

"الهيئـة هي المرجـع الإحصـائي الرسـمي والوحيد للبيانـات والمعلومـات الإحصائيـة فـي المملكـة"

الهيئة العامة للإحصاء هي المرجع الإحصائي الرسمي والوحيد للبيانات والمعلومات الإحصائية في المملكة العربية السعودية، وتقوم بتنفيذ كل الأعمال الإحصائية، والإشراف الفني على العمل الإحصائي وتصميم وتنفيذ المسوح الميدانية، وإجراء الدراسات والبحوث الإحصائية، وتحليل البيانات والمعلومات، وكل أعمال توثيق وحفظ المعلومات والبيانات الإحصائية التي تُغطي جميع جوانب الحياة في المملكة العربية السعودية من مصادرها المتعددة، وتدوينها وتبويبها وتحليلها واستخراج مؤشراتها الإحصائية.

وقد بدأ العمل الإحصائي في المملكة العربية السعودية منذ مرحلة مبكرة من تاريخها، وتعود البدايات الأولى إلى االعام 1930م، وذلك في عهد المؤسس الملك عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله- حين صدر نظام إحصاء الواردات والصادرات لإدارة الجمارك في الحجاز في العام 1349هـ (1930م).

وبموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ (1436/12/26هـ) الموافق (2015/10/09م) القاضي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة العامة مستقلة باسم (الهيئة العامة للإحصاء) صدر قرار مجلس الوزراء رقم (11) وتاريخ (1437/01/13هـ)

الموافق (2015/10/26م) بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.

مساهمة الهيئة العامة للإحصاء في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030:

يساهم القطاع الإحصائي بدور أساسي في تحقيق أهداف (رؤية السعودية 2030)، وذلك من خلال إنتاج وتحليل ونشر البيانات الإحصائية ذات الجودة العالية بالتفاصيل اللازمة، وهذا يساعد في دعم عملية صنع القرار، ورسم الاستراتيجيات والسياسات، ووضع خطط العمل، وتصميم البرامج والمشاريع ومتابعة تنفيذها، ورصد التقدم في تحقيق الأهداف، وتقييم الأداء، وقد حققت الهيئة العامة للإحصاء تقدماً كبيراً في مؤشر تقييم أداء الأجهزة الإحصائية الوطنية (SPI) الصادر عن البنك الدولي، وذلك بتقدم المملكة العربية السعودية 22 مرتبةً في تقييم العام 2023م مقارنةً بتقييم العام 2022م، واحتلت المرتبة الأولى خليجياً وعربياً، وتقدّمت في المؤشر ذاته بين دول مجموعة العشرين (G20)؛ حيث جاءت في المرتبة (14) بعد أن كانت في المرتبة (18) في تقييم العام 2022م.

ما خطط الهيئة لتطوير القطاع الإحصائي في المملكة؟ وما أهمية ذلك؟

يمتد عمر القطاع الإحصائي في المملكة إلى ما يقارب خمسة وستين عاماً، وطوال هذه المسيرة الحافلة بالعمل والعطاء كان للإحصاء دورٌ مهمٌ في صنع التنمية السعودية في جميع المجالات، ومع تطور الحياة زاد الطلب على البيانات والمؤشرات الإحصائية؛ نظرًا لدورها المهم في رسم السياسات ووضع البرامج والخطط التنموية.

وأدت الأزمات المتتالية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، وخصوصاً في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، إلى وجود تزايد ملحوظ في الطلب على البيانات الإحصائية؛ حيث كان لقطاع الإحصاء في المملكة العربية السعودية دور مهم نظراً للمكانة البارزة التي تتمتع بها المملكة في المنظومة الدولية والدور الأساسي الذي تلعبه على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما أن التقدم الكبير والمتزايد في مجال تقنية المعلومات والاتصالات أدى إلى تسريع الطلب على البيانات الإحصائية، والحاجة إلى بيانات إحصائية دقيقة تتسم بالآنية، والشمولية، والموثوقية، والمرونة.

وقد فرضت الحاجة المستمرة إلى البيانات الإحصائية وضع خطة متكاملة لتطوير القطاع الإحصائي في المملكة لتلبية الطلب المتزايد على البيانات الإحصائية، وإيجاد آلية تمكنه من مواصلة تطوير عمله بشكل مستدام لمواكبة المستجدات ذات الصلة داخل المملكة وخارجها في الوقت ذاته. وتسعى الهيئة إلى تطوير منتجاتها المختلفة، وزيادة الدمج بين البيانات السجلية والميدانية، وتعميق العلاقات مع الجهات المختلفة في القطاعين الحكومي والخاص؛ لتسهيل مشاركة البيانات الإحصائية المهمة اللازمة لإنتاج المؤشرات الإحصائية في كل المجالات. وفي الواقع يحظى القطاع الإحصائي بدعم غير محدود من القيادة الرشيدة؛ تقديراً لدوره المحوري في تحقيق مستهدفات (رؤية السعودية 2030) وتنفيذ الخطط التنموية الطموحة في كل المناطق الإدارية.

تقوم الهيئة العامة للإحصاء بدورٍ فعَّال في بناء الشراكات، ما أهمية بناء الشراكات الفعَّالة في التحول الرقمي الإحصائي بالمملكة؟

نعلم جميعاً أن العمل الإحصائي يتطلب قدرًا كبيرًا من التعاون؛ كون البيانات الإحصائية متوافرة لدى الجهات الحكومية والخاصة كجهات مالكة للبيانات، سواء الوزارات والهيئات أو مؤسسات ومنشآت القطاع الخاص، إذ تُعد مدخلاً رئيساً لإنتاج مؤشرات إحصائية دقيقة ومحدثة تتطلب أن تقوم الجهات المختلفة بتزويد الهيئة بالبيانات والمعلومات الإحصائية ذات العلاقة بكل منتج إحصائي.

ولعله من المهم الإشارة إلى أن الهيئة تعمل على بناء استراتيجية لتعزيز الشراكات مع مختلف الجهات، وتوفر قاعدة بيانات إحصائيصة دقيقة يتم استخدامها كأساس موثوق لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبناء الخطط التنموية لمختلف القطاعات، وقياس أداء الأجهزة الحكومية، وإجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية، فضلًا عن تزويد القطاع الخاص والمستثمرين المحليين والدوليين ببيانات موثوقة لتشجيع بيئة الاستثمار في المملكة، بما يتوافق مع مستهدفات وتوجهات رؤية السعودية 2030، بالإضافة إلى تعزيز العلاقة مع القطاعين العام والخاص؛ لإتاحة تبادل البيانات، وتحسين وتجويد المنتجات والمؤشرات الإحصائية.

كيف يتم الابتكار في المنتجات الإحصائية؟

تعتمد الهيئة العامة للإحصاء في عملها على مفهوم الابتكار وتطبيقاته وفق الممارسات الدولية وتوطينها، ومن هذا المنطلق أسست الهيئة إدارة خاصة معنيَّة بالابتكار الإحصائي، تعمل على القيام بالدراسات والبحوث الإحصائية المتخصصة لتطوير المنتجات الإحصائية القائمة والاستثمار في توفير منتجات إحصائية تتماشى مع المتطلبات المحلية والدولية، وتسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ويمكنني أن أشير في هذا السياق إلى الدور الذي قامت به الهيئة خلال المرحلة الماضية، بالتنسيق مع العديد من الجهات في القطاعين الحكومي والخاص؛ لتنويع مصادر البيانات، ومنها البيانات السجلية وأنظمة البيانات والمعلومات في الجهات المختلفة، إضافةً إلى ما يندرج تحت مصطلح البيانات الضخمة، ومنها المعلومات على شبكة الإنترنت والبيانات الجيومكانية، والتي تدعم بشكل رئيس المسوح التي تنفذها الهيئة العامة للإحصاء، وترفع من مستوى جودتها، وتنعكس أيضاً على دقة العينات المستهدفة في المسوح.

ما أبرز المنتجات الإحصائية التي تعد لها الهيئة حاليًّا؟

العمل الإحصائي يمتاز بالتطوير والتحديث المستمر للوصول إلى تجويد البيانات والمؤشرات الإحصائية التي تساهم في تنمية الاقتصاد السعودي ودعم تنوع مصادره من خلال توفير بيانات ومؤشرات إحصائية دقيقة واستخدام أفضل البنى التحتية لإدارة بيانات وحوكمة المنتجات الإحصائية لتلبية الطلب المحلي على المؤشرات والبيانات الإحصائية وتغطية حاجة المنظمات الدولية.

ومن أبرز هذه المسوح والمنتجات الإحصائية التي يتم تنفيذها بشكل دوري: دخل وإنفاق الأسرة، والمسح الاقتصادي الشامل، والاستثمار الأجنبي في المملكة، ومسح التشييد والبناء، ومسح المنتجات الزراعية، ومسح المنشآت السياحية، ومسح الأمن الغذائي، ومسح حسابات الأراضي الذي يُعنى بإحصاءات التغير في استخداماتها وما يطرأ من تغيرات في الغطاء الأرضي، وإحصاءات سوق العمل، والإنتاج الصناعي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك والجملة، والتجارة الدولية والناتج المحلي والحسابات القومية والرقم القياسي لأسعار العقارات، وإحصاءات الطاقة المنزلية، وإحصاءات الثقافة والترفيه، وإحصاءات الأمن الغذائي، وإحصاءات القطاع غير الربحي، وإحصاءات تنمية الطفولة المبكرة ورفاهية الطفل، وإحصاءات الحج والعمرة، إضافة إلى المسوح المتعلقة بالصحة والتعليم، وغيرها من منتجات ومسوح.

وتشهد الهيئة العامة للإحصاء أثناء مرحلة التحول تطوير 15 منتجاً إحصائياً جديداً (تم إنجاز 10 منتجات منها، وجارٍ العمل لاستكمال 5 منتجات خلال العام 2025م)، وتطوير 8 منتجات قائمة (تم إنجاز 5 منها، وجارٍ العمل لاستكمال بقية المنتجات خلال العام 2025م) كتحديث سنة الأساس للناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

كيف يتم تطوير أساليب عرض البيانات والمؤشرات الإحصائية؟

يتم تطوير أساليب عرض البيانات والمؤشرات الإحصائية بطرق عدة، ومن الأساليب التي اتبعتها الهيئة في ذلك مؤخراً:

إطلاق العديد من المنصات والبوابات الإلكترونية.

عرض ملفات البيانات والمؤشرات بصيغ مختلفة.

استثمار تطور البنية الرقمية التقنية في المملكة في نشر المنتجات الإحصائية.

إصدار الإطار الوطني لضمان الجودة الإحصائية.

إطلاق مركز البيانات الدقيقة لعملائها.

الإعلان عن مشاريع الابتكار الإحصائي لتطوير الأفكار والمشاريع الإحصائية.

ما خطتكم في الهيئة لرفع وتعزيز مستوى الوعي الإحصائي في المجتمع؟

تحرص الهيئة العامة للإحصاء على رفع وتعزيز مستوى الوعي الإحصائي في المجتمع، وتهتم بذلك اهتماماً كبيراً، سواء عبر وسائل الإعلام التقليدية، أو عبر وسائل الإعلام الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي، ونظراً لتضاعف نسب مستخدمي الإنترنت في المملكة في السنوات الأخيرة؛ فقد حرصت الهيئة على استثمار هذا الأمر في تعزيز الوعي الإحصائي في المجتمع.

ولرفع الوعي الإحصائي بين مختلف شرائح المجتمع؛ قامت الهيئة بتنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات المختلفة، من بينها

تطوير أدوات وإنشاء منصات متنوعة لعرض البيانات والمنتجات الإحصائية عبر بواباتها المختلفة.

إتاحة الوصول إلى البيانات الإحصائية بكل سهولة وتحميلها بأشكال وصيغ متنوعة.

تنفيذ العديد من حملات التوعية الإحصائية للعينات المشاركة في المسوح الميدانية التي نفذتها الهيئة.

تعزيز توعية طلاب التعليم العام من خلال تنظيم الهيئة -بالتعاون مع وزارة التعليم- مسابقة المعرفة الإحصائية التي شارك فيها أكثر من 243 ألف طالب وطالبة من 16 إدارة تعليمية بالمرحلتين المتوسطة والثانوية.

تنظيم الملتقى الإحصائي الأول للجامعات والجمعيات الإحصائية بالتعاون مع مجلس شؤون الجامعات والجمعيات العلمية والمهنية الإحصائية.

إطلاق دليل كتابة الأعداد في نشرات وتقارير الهيئة العامة للإحصاء ودليل السياسة التحريرية لكتابة المحتوى وترجمته ومعجم المصطلحات الإحصائية .

إقامة العديد من ورش العمل مع الإدارات الإحصائية لتعزيز الوعي الإحصائي في المسوح والأعمال الإحصائية للإدارات.

تنظيم اللقاءات التعريفية مع وسائل الإعلام لإبراز إنجازات الهيئة العامة وخططها المستقبلية للعام 2025م.

ما انعكاسات ارتفاع مستوى الوعي الإحصائي بين شرائح المجتمع على تسهيل عمل الهيئة؟

من المنتظر أن يؤدي ارتفاع مستوى الوعي الإحصائي بين شرائح المجتمع إلى نتائج إيجابية كثيرة تساهم في تسهيل عمل الهيئة وتنفيذها للمسوح الميدانية المختلفة؛ إذ إن زيادة وعي المجتمع بأهمية الإحصاء ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات سوف تشجع الأفراد، سواء كانوا مواطنين أو مقيمين، على الإدلاء بالبيانات المطلوبة؛ وبالتالي تحقيق نسب استجابة عالية، كما أن تزايد وعي الجمهور بحرص الهيئة العامة للإحصاء على سرية البيانات التي تقوم بجمعها، والتزامها التام بعدم الإفصاح عنها لأي جهة كانت، واستخدامها فقط في الأمور الإحصائية يحفز الناس ويشجعهم على المشاركة بفاعلية في المسوح الميدانية مثل مسح دخل وإنفاق الأسرة، وكذلك يشجع المنشآت المختلفة على المشاركة في المسوح المتعلقة بها والإدلاء بالبيانات بكل وضوح دون أدنى خوف من تسرب أي بيانات.

ما مدى التزام الهيئة العامة للإحصاء البيانات للمستخدمين والمستفيدين؟

تحرص الهيئة العامة للإحصاء على نشر وإتاحة البيانات والمؤشرات الإحصائية وتيسير عرضها لجميع العملاء والمستخدمين، ولا تدخر وسعًا لعرض البيانات والمؤشرات الإحصائية بطريقة جذابة وتفاعلية باستخدام كل السُّبُل التقنية مثل الخرائط التفاعلية وجداول (الإكسل) وغيرها من صيغ عرض البيانات، ولعل بوابة التعداد أحدث الأمثلة على ذلك؛ حيث حرصت الهيئة على نشر وإتاحة نتائج تعداد السعودية للعام 2022م بطرق تفاعلية جذابة تسهل التعرف على نتائج التعداد.

وذلك تفعيلًا لمبدأ الشفافية وإتاحة البيانات، وقد أتاحت الهيئة الوصول إلى نتائج التعداد لجميع المستفيدين عبر بوابة التعداد، ويمكن لأي شخص الدخول إلى بوابة تعداد السعودية لاستعراض نتائجه بكل يسر وسهولة وبدقة عالية، وقد تم تصميم موقع بوابة التعداد بشكل تفاعلي يسهل عملية البحث.

وتنبثق صفحات فرعية من النوافذ والواجهات الأساسية في بوابة التعداد لتسهيل البحث عن التفاصيل الدقيقة لبيانات التعداد المتعلقة بالسكان، والأسر المعيشية، والسكن، والمساكن. وتوجد خرائط تفاعلية في بوابة التعداد تسهل استعراض معلومات المناطق الإدارية. ويوفر موقع بوابة التعداد ملفات البيانات بعدة صيغ، ويمكن للمستخدم تحميل أي ملف بالصيغة التي تناسبه.

في ظل الانفتاح الهائل والتقنيات المتطورة باستمرار، ما نسبة التزام الهيئة بتطبيق ضوابط الأمن السيبراني وحوكمة البيانات؟

"تعمل الهيئة العامة للإحصاء بشكل مستمر على حماية البيانات الإحصائية باستخدام كل السُّبُل التقنية، خصوصاً في ظل الانفتاح الهائل والتقنيات المتطورة التي يعيشها العالم حاليًّا"

تعمل الهيئة العامة للإحصاء بشكل مستمر على حماية البيانات الإحصائية باستخدام كل السُّبُل التقنية، خصوصاً في ظل الانفتاح الهائل والتقنيات المتطورة التي يعيشها العالم حاليًّا. وتحرص الهيئة على تطبيق ضوابط الأمن السيبراني وحوكمة البيانات، وتبذل جهوداً كبيرة لرفع نسبة الالتزام بذلك. وفي نهاية الربع الثاني من العام 2024م وصلت نسبة التزام الهيئة بتطبيق ضوابط الأمن السيبراني وحوكمة البيانات إلى (83٪)؛ وهي بذلك من أكثر الجهات الحكومية التزاماً بتطبيق هذه الضوابط. بالإضافة إلى حصول الهيئة العامة للإحصاء على (8) شهادات وفقًا للمعايير الدولية لمُنظّمة الآيزو "ISO"، والتي تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة، وتطبق الهيئة العامة للإحصاء كود المنصات من هيئة الحكومة الرقمية من خلال تطبيق متطلبات النظام الموحد للمنصات الحكومية عبر المنصة الموحدة.

نُشر مؤخرًا خبر استضافة المملكة (ممثلةً في الهيئة العامة للإحصاء) لمنتدى الأمم المتحدة الدولي السادس للبيانات 2026م، سعادة الرئيس، نريد لمحة تعريفية سريعة عن هذا المنتدى؟

يعيش العالم ثورة المعلومات منذ عقود. ونظراً لتدفق البيانات بشكل هائل في مختلف المجالات؛ نشأ ما يسمى بالبيانات الضخمة، ورافق ذلك إشكالية التعامل مع هذا الكم الهائل من البيانات، وكيفية جمعها وتحليلها والاستفادة منها وعكسها في خطط التنمية المستدامة والشاملة؛ ومن هنا اكتسبت البيانات هذا الزخم الكبير، وأصبحت محط اهتمام المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية ومنها الأمم المتحدة.

وعلى هذا يمكننا القول: إن منتدى الأمم المتحدة الدولي السادس للبيانات 2026م هو منصة دولية تجمع الخبراء والمختصين في مجال علوم البيانات، إضافة إلى الأجهزة الإحصائية الرسمية، والأكاديميين والباحثين، وصناع السياسات، والمنظمات غير الحكومية، والمهتمين بالبيانات من مختلف أنحاء العالم لتبادل المعرفة والأفكار حول تحسين نظم البيانات والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع الدول والمجتمعات.

2017م
جنوب أفريقيا بمشاركة 1400 خبير من +100 دولة

2018م
الإمارات بمشاركة 2000 خبير من +100 دولة

2020م
افتراضي بمشاركة 10 آلاف شخصية

2021م
سويسرا بمشاركة 1500 خبير

2023م
الصين 22 ألف شخصية

نبذة عن منتدى الأمم المتحدة الدولي السادس للبيانات 2026م

تستضيف المملكة العربية السعودية منتدى الأمم المتحدة الدولي السادس للبيانات تحت عنوان "استخدام أحدث التقنيات والمنهجيات لتعزيز الأنظمة الإحصائية العالمية وتمكين التنمية المستدامة" ويكتسب هذا الحدث أهمية خاصة؛ نظرًا لارتباطه بشكل مباشر بخطة التنمية المستدامة للعام 2030م، ويوفر هذا المنتدى مساحة كبيرة للمناقشة بين منتجي البيانات ومستخدميها من مجتمعات مختلفة؛ حيث يجمع طيفًا واسعًا من المشاركين يضم الحكومات والأجهزة الإحصائية الرسمية، والقطاع الخاص، والجهات الأكاديمية والمهنية، فضلًا عن الجهات المانحة والخيرية ووسائل الإعلام.

ما أهمية استضافة المملكة العربية السعودية لهذا المؤتمر الدولي على أراضيها؟

تُعد استضافة المملكة لمنتدى الأمم المتحدة الدولي السادس للبيانات 2026م منعطفاً مهماً في مسيرة تطوير القطاع الإحصائي التي تعيشها المملكة العربية السعودية حاليًّا، خصوصاً في ظل النهضة التي تُحدثها البيانات والمؤشرات الإحصائية في العديد من المجالات. وتُعد استضافة منتدى البيانات العالمي خطوة مهمة من شأنها أن تدعم إنجاز مستهدفات رؤية السعودية 2030 الرامية إلى بناء اقتصاد متين، كما أنها تسهم في تطوير العمل الإحصائي بشكل مستمر قائم على تبادل المعرفة الإحصائية والاقتصادية بين الدول.

وتحرص الهيئة العامة للإحصاء على تكريس جهودها المختلفة من أجل إنجاح تنظيم منتدى البيانات العالمي، خاصة بعد صدور الموافقة السامية على استضافة المنتدى وتنظيمه (بالبرقية الصادرة برقم 20900 وتاريخ 2-4-1443هـ)، ويُعد هذا المنتدى من أهم الأحداث الرئيسة على جدول أعمال القطاع الإحصائي والاقتصادي في السعودية؛ إذ سيساهم في دعم دور المملكة في مسيرة العمل الإحصائي وقيادة الجهود العالمية في هذا المجال.

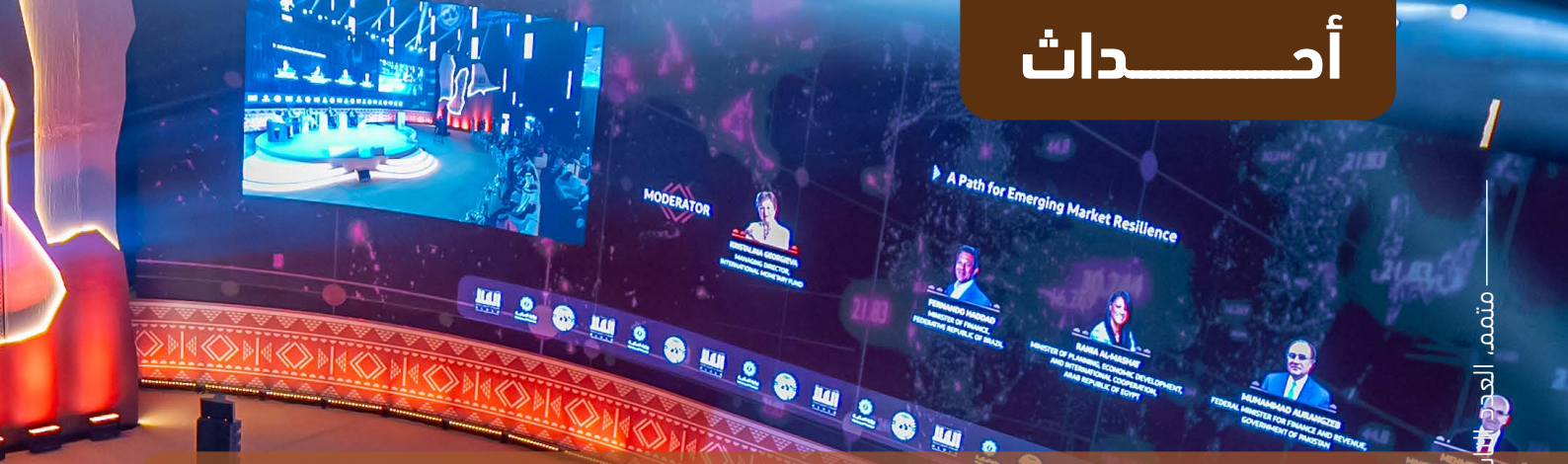

بتنظيم من وزارة المالية السعودية وصندوق النقد الدولي

مؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق الناشئة يجذب أنظار العالم

معالي وزير المالية: المؤتمر منصة فريدة لتبادل الخبرات ودعم اتخاذ القرارات

مؤتمر العلا
لاقتصادات الأسواق الناشئة
ALULA
Conference for Emerging Market Economies

بتنظيم مشترك بين وزارة المالية السعودية وصندوق النقد الدولي، عُقد بمحافظة العلا، خلال يومي 16 -17 فبراير 2025م، "مؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق الناشئة" في نسخته الأولى، بمشاركة مجموعة مختارة من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية وصناع السياسات من الأسواق الناشئة، إضافة لمجموعة من قادة القطاعين العام والخاص والمؤسسات الدولية والأوساط الأكاديمية ذات العلاقة.

وقد سعت وزارة المالية أن يوفر المؤتمر منصة عالمية فريدة لطرح وتبادل الآراء حول التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، ومناقشة أبرز السياسات والإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الرخاء الشامل وبناء المرونة من خلال التعاون الدولي القوي، حيث تناول المؤتمر خلال جلساته التحديات التي تواجه اقتصادات الأسواق العالمية الصاعدة والفرص المتاحة أمامها.

فيما اختارت الوزارة محافظة العلا التاريخية مكاناً لعقد أعمال المؤتمر، إذ تعد موقعاً استراتيجياً ظل على مر السنين مركزاً تجارياً حيوياً، تحول فيما بعد إلى أكبر متحف حي في العالم.

منصة عالمية فريدة

يعد مؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق الناشئة، منصة عالمية بارزة تهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه الأسواق الناشئة، خاصة في ظل التحولات الهيكلية للاقتصاد العالمي، وسعى المؤتمر من خلال جلساته ونقاشاته المكثفة، إلى بناء رؤى مشتركة تسهم في صياغة سياسات اقتصادية تدعم التقدم على المدى الطويل.

ويعتبر المؤتمر حدثاً فريداً من نوعه، وفعالية سنوية للسياسات الاقتصادية؛ للجمع بين الرؤى الاستراتيجية والخبرات الدولية في مجال الاقتصاد، ويركز على مناقشة أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الأسواق الناشئة، مع تقديم حلول مبتكرة تهدف إلى تعزيز الاستدامة المالية والتنموية.

وجاء انعقاد المؤتمر تأكيداً على الدور البارز للمملكة العربية السعودية في دعم اقتصادات المنطقة، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، في إطار الشراكة الوثيقة مع صندوق النقد الدولي، كما جاء تأكيداً لالتزام المملكة العربية السعودية بدعم الاقتصادات الناشئة وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي.

وتناولت جلسات المؤتمر عدة محاور، من أبرزها: السياسات النقدية والمالية، وإدارة الديون السيادية، ودور التقنية والذكاء الاصطناعي في دعم التنمية الاقتصادية، كما ناقشت التحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة، مثل ضعف النمو وارتفاع الاحتياجات التمويلية وزيادة مستويات الدين العام، وأكد المشاركون خلاله على أهمية الشراكات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي المستدام.

وأسهمت النقاشات في تسليط الضوء على الحلول المبتكرة التي يمكن تبنيها لتعزيز الاستقرار المالي ودفع عجلة التنمية في اقتصادات الأسواق الناشئة، كما جرى استعراض تجارب ناجحة لدول استطاعت تجاوز التحديات الاقتصادية من خلال الإصلاحات الهيكلية، والاستثمار في التقنية، وتعزيز الشراكات الاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية.

وانطلق المؤتمر بحضور معالي وزير المالية الأستاذ محمد ابن عبدالله الجدعان، والمدير العام لصندوق النقد الدولي الدكتورة كريستالينا جورجيفا، إلى جانب عدد من الوزراء، ونخبة من صناع القرار والشخصيات الاقتصادية البارزة والخبراء من مختلف أنحاء العالم.

وأكد معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان في كلمته الافتتاحية أن المؤتمر مثّل منصة فريدة لتبادل الخبرات ودعم اتخاذ القرارات من خلال النقاشات حول السياسات الاقتصادية التي ستسهم في حل التحديات، كما انه فرصة لاستعراض التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية التي تهدف إلى تعزيز الازدهار والمرونة.

وحول شراكة التنظيم مع صندوق النقد الدولي، بيّن معاليه تأكيد المؤتمر على الشراكة الوثيقة بين المملكة وصندوق النقد الدولي؛ لدعم اقتصادات المنطقة من خلال تقديم المساعدات الفنية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة لتلك البلدان.

وأشار معالي الجدعان إلى أن المؤتمر ناقش التحديات التي تواجه اقتصادات الأسواق الناشئة، مثل ضعف النمو في ظل تراجع الحيّز المالي المتاح وارتفاع الاحتياجات التمويلية مع ارتفاع مستويات الدين العام؛ وهو ما سيسهم في حلول فعّالة للتعامل مع هذه التحديات، موضحاً بأن المؤتمر سلط الضوء على الفرص المتاحة لبلدان الأسواق الناشئة وسبل تعزيز التعاون، بما يدعم النمو والمرونة الاقتصادية لتلك البلدان.

وفي كلمتها، قالت المدير العام لصندوق النقد الدولي: "إن مؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق الناشئة يعقد نسخته الأولى في زمن مليء بالتحولات الاقتصادية المتسارعة؛ إذ سيكون منصة مهمة يجتمع فيها صنّاع السياسات والقطاع الخاص والأطراف المعنية الرئيسية؛ لمناقشة سبل استفادة بلدان الأسواق الناشئة من الفرص التي تتيحها المتغيرات الاقتصادية الحالية، بالإضافة إلى تعزيز قدراتها التنافسية، وتحقيق نمو قوي بقيادة القطاع الخاص".

اتفاقيات ومذكرات تفاهم

شهد المؤتمر توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين الدول المشاركة، ومن أبرزها: مذكرة تفاهم للتعاون في المجال المالي، بين المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية، وقّعها معالي وزير المالية السعودي، ووزيرة الاقتصاد والمالية المغربية؛ بهدف تبادل الخبرات في تطوير السياسات المالية الكلية، والأنظمة والتشريعات المالية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم التنمية المستدامة في البلدين.

وفي إطار تعزيز الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية، وقّعت وزارة المالية السعودية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بياناً مشتركاً يهدف إلى تعزيز الاستثمارات في هذا المجال داخل المملكة؛ تأكيدًا على التزام المملكة بتطوير بنيتها التحتية، وتعزيز شراكاتها مع المؤسسات المالية الدولية.

كما تضمن المؤتمر توقيع اتفاقية إعادة هيكلة المديونية بين صندوق النقد العربي وجمهورية اليمن، بحضور كل من وزير المالية اليمني والمدير العام ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، وبدعم من المملكة العربية السعودية؛ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن، وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات المالية الراهنة.

وكذلك وقّع البنك الإسلامي للتنمية وحكومة أوزبكستان، اتفاقيتين لتعزيز قطاعي التعليم والبنية التحتية للطرق في البلاد، وتم توقيع المذكرات من قبل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ونائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية الأوزبكي.

كما وقّع رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ورئيس البنك الآسيوي للاستثمار اتفاقية في مجالات التعاون الرئيسة، شملت تعزيز العلاقات التشغيلية وتبادل القنوات، وتعزيز تآزر بنوك التنمية المتعددة الأطراف، وتوسيع تجميع المساعدة الفنية والاتصال عبر الحدود في آسيا الوسطى وأفريقيا، وغيرها.

حلول اقتصاديَّة مبتكرة

وشهد اليوم الأول للمؤتمر سلسلة من الجلسات الحوارية التي تناولت حلولاً مبتكرة لتعزيز الاقتصاد العالمي، بالتركيز على الاستثمار المستدام، والتقنية المالية، ودور البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي.

وفي الكلمة الرئيسية للمؤتمر بعنوان "الأسواق الناشئة في ظل التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي"، قدّم محافظ بنك الشعب الصيني، بان جونج شنغ، الاتجاهات العالمية وتداعياتها المحتملة على الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ودور التعاون الدولي.

كما عُقدت جلسة بعنوان "الأسواق الناشئة: التحديات السياسية في ظل التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي"، أدارها مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، وتحدث فيها كل من: وزير المالية القطري علي الكواري، ومحافظ البنك المركزي النيجيري أوليامي كاردوسو، ورئيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية جين لي تشون، وعميد كلية الاقتصاد والأعمال بجامعة تشيلي خوسيه دي غريغيرو.

وتناولت الجلسة التحديات السياسية التي تواجهها الاقتصادات الناشئة والنامية في سياق حالة عدم اليقين المتزايدة والمشهد الاقتصادي العالمي المتغير، كما تناولت بالتفصيل الآثار المترتبة على كلٍ من: الصدمات الخارجية، وحالة عدم اليقين المتزايدة، وتحديات الديون المرتفعة، والنمو الضعيف، والتحولات في مجال الطاقة، والتقنيات الجديدة.

الديون العالمية المرتفعة

وانطلقت الجلسة الثانية بعنوان "الديون المرتفعة والحيز المالي المنخفض، إعادة الهيكلة المالية والحلول متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون"، أدارها وكيل وزير المالية رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، الدكتور رياض الخريف، وتحدث فيها كلٌ من: معالي وزير المالية محمد الجدعان، ووزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف، ووزير المالية والتخطيط الوطني في زامبيا سيتومبيكو موسوكوتواني، ووزير المالية السابق في كولومبيا والأستاذ بجامعة كولومبيا موريسيو كارديناس.

وأكد المتحدثون بالجلسة على أن الحفاظ على استدامة الديون أو استعادتها في الاقتصادات الناشئة والنامية يشكل مهمة صعبة في سياق الديون المرتفعة، وارتفاع أسعار الفائدة، وضعف النمو المحتمل، فضلاً عن ضغوط الإنفاق الكبيرة، مثل تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والدفاع، والتحولات في مجال الطاقة، والتنويع الاقتصادي.

وناقش المشاركون وتيرة التحول الجاري نحو التوحيد المالي وسبل حشد الدعم للإصلاحات الصعبة سياسياً، وآليات إعادة هيكلة الديون المحتملة من منظور كل من الدائن والمدين.

السياسات النقدية.. ومرونة النظام المالي

وشهد اليوم الأول كذلك عرضاً تقديمياً بعنوان "السياسة النقدية وتدفقات رأس المال في ظل حالة عدم اليقين المتزايدة"، أداره المستشار الاقتصادي، مدير إدارة الأبحاث بصندوق النقد الدولي بيير أوليفييه غورينشا، وقدّمت العرض الأستاذة بكلية لندن للأعمال هيلين ري، وناقشه محافظ البنك المركزي التركي فاتح قره خان، ومحافظ بنك تايلاند سيثابوت سوتيوارتناروبوت.

وتم استعراض مسار السياسة النقدية المستقبلية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات غير المباشرة للسياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة والتقلبات المحتملة في معنويات السوق العالمية، فضلاً عن حالة عدم اليقين بشأن الآثار المترتبة على التضخم والسعر المحايد وتدفقات رأس المال للمشهد الاقتصادي المتغير.

واختتم اليوم الأول بجلسة تحت عنوان "مرونة النظام المالي في الأسواق الناشئة"، أدارها مدير إدارة الأسواق النقدية ورأس المال في صندوق النقد الدولي توبايس أديان، وركزت الندوة على آثار المشهد العالمي المتغير على الاستقرار المالي في الأسواق الناشئة، وأولويات السياسة، وتحدث فيها معالي محافظ مصرف قطر المركزي بندر آل ثاني، ومعالي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي فهد التركي، ومحافظ البنك المركزي الأذربيجاني تاله كازيموف، ومحافظ البنك الوطني الأوكراني أندريه بيشني.

التوترات التجارية وعدم اليقين

وواصل المؤتمر في اليوم الثاني أعماله بجلسات معمقة حول استراتيجيات التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية، وفرص التعاون بين الأسواق الناشئة والمتقدمة، حيث بدأ بندوة تحت عنوان "التعامل مع التوترات التجارية وعدم اليقين"، أدارها كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك الدولي إندرميت جيل، وتحدث فيها كلٌ من: وزيرة الاقتصاد والمالية في المغرب نادية فتاح، ووزير المالية الأوكراني سيرغي مارشينكو، ووزير المالية النيجيري والوزير المنسق للاقتصاد ويل إيدون.

وعلى خلفية المخاطر المتزايدة

وعدم اليقين، ناقشت الجلسة عدة محاور، أبرزها

1. كيف تؤثر التجزئة الجيو اقتصادية والمخاطر الجيوسياسية على التجارة والاستثمار على الصعيد العالمي وفي الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية؟

2. كيف يمكن للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية التكيف مع هذه التطورات والتخفيف من المخاطر؟

3. ما السياسات اللازمة لتعزيز تدفقات التجارة والاستثمار؟

4. ما التغييرات في نظام التجارة العالمي الحالي للاستجابة لاحتياجات الاقتصادات الناشئة والنامية؟

الإنتاجية في الأسواق الناشئة

وفي ورقة عمل بعنوان "الإنتاجية في الأسواق الناشئة والدول النامية: التحديات والفرص"، بمشاركة معالي وزير الاقتصاد والتخطيط فيصل الإبراهيم، ومعالي وزير إزالة القيود وتحول الدولة الأرجنتيني فيديريكو ستورزينيغر، ومعالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية، محمد الجاسر، ومدير منتجات الذكاء الاصطناعي، بمؤسسة الذكاء الاصطناعي في سنغافورة، وكبير الاقتصاديين السابق ورئيس استراتيجية الاستثمار في صندوق الثروة السيادي في سنغافورة ليزلي تيو، والزميل الأول بمعهد بروكينغز سانتياغو ليفي.

وأثناء الحوار سلّط معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم الضوء على توجهات المملكة فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي من خلال الابتكار الإبداعي وفتح أسواق جديدة لبناء مستقبل اقتصادي مستدام، إضافةً إلى ضرورة تبني قرارات حاسمة ترتكز على الابتكار ضمن التحولات الوطنية، مشيراً إلى السياسات القادمة التي ستعمل على تسريع النمو.

وحول الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، أكد معالي الوزير أهمية تحقيق حوكمة متوازنة للذكاء الاصطناعي من خلال التعاون الدولي، وضرورة أن يتم تقديم حلول حقيقية وفعّالة، كما استعرض النهج الحكومي الشامل بالمملكة الذي أسهم في دفع التحول الاقتصادي، وأوضح بأن تبني التقنية التحويلية بمفردها لا تكفي، ويجب تنمية المواهب والقدرات اللازمة لاستثمارها بأفضل صورة ممكنة.

واستعرض المشاركون توقعات النمو في الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية، بما في ذلك الرياح المعاكسة الرئيسية، كما أشارت الورقة إلى أنه بالمقارنة بفترة ما قبل الجائحة، فقد تدهورت توقعات النمو في المدى المتوسط بشكل كبير، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة والنامية، ويأتي التباطؤ المتوقع لتهديد تقارب الدخول، واتساع فجوة التفاوت في الدخل داخل البلدان.

مرونة الأسواق الناشئة

وجاءت الجلسة الختامية بعنوان "تعزيز مرونة الأسواق الناشئة"، أدارتها مدير عام صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، وتحدث فيها: وزير المالية والإيرادات الباكستاني محمد أورنجزيب، ووزير الخزنة والمالية التركي محمد شمشيك، ووزير المالية البرازيلي فيرناندو حداد، ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بمصر رانيا المشاط، وناقشت الجلسة عدة محاور أبرزها

1. كيفية تعامل اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية مع الصدمات في الأمد القريب، مع الأخذ في الاعتبار استمرار بعض الصدمات العالمية.

2. تحديد المقايضات الرئيسية لصناع السياسات المالية والنقدية لبناء القدرة على الصمود والحفاظ على الاستقرار وتحفيز النمو "الصعود القوي".

3. كيفية معالجة المخاوف الأساسية وراء الضغوط "المناهضة للعولمة" لتنشيط التكامل الاقتصادي العالمي.

البيان الختامي المشترك

وفي ختام مؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق الناشئة صدر بيان مشترك عن معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ومعالي المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، ونص على الآتي:

"نتقدم بالشكر إلى جميع المشاركين، بمن فيهم واضعو السياسات في الأسواق الناشئة والأكاديميون وممثلو المؤسسات المالية الإقليمية والدولية؛ لانضمامهم إلينا والمساعدة في إنجاح مؤتمر العلا الاقتصادي – في نسخته الأولى- وجعله الأول من نوعه لاقتصادات الأسواق الناشئة؛ باعتباره منتدى ناجحًا لتحقيق المزيد من التعاون ومناقشة التحديات التي تواجه الأسواق الناشئة.

على مدار اليومين الماضيين، ناقشنا كيف يمكن للاقتصادات الناشئة التعامل مع المخاطر، فضلًا عن كيفية اغتنام الفرص المستقبلية، وتمثل إحدى الموضوعات البارزة المشتركة في أهمية توحيد أهدافنا وضرورة مواصلة العمل معًا لتعزيز قدرة اقتصادات الأسواق الناشئة على مواجهة الصدمات وتحقيق النمو المستدام. وهناك ثلاث نتائج رئيسية جديرة بالذكر:

أولًا: نشهد فترة تحولات جذرية في مجالات عدة، منها: التقنية والتجارة وتغير المناخ وتدفقات رأس المال، علماً بأن هذه التغييرات تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي، وما يزال المسار الذي ستتخذه هذه التغييرات غير واضح، لكننا نعلم أنه في عالم غير مؤكد وعُرضة للصدمات، يجب أن يظل تعزيز القدرة على الصمود من خلال سياسات اقتصادية ومالية سليمة أولوية أساسية.

ثانيًا: تستغل الأسواق الناشئة هذه التحولات لتقوية اقتصاداتها، ومع الانتشار الواسع للأتمتة والسياسات الطموحة، فإن آفاق

الاستفادة من فوائد الذكاء الاصطناعي واعدة، ومن شأن الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي أن تعزز إنتاجية اقتصادات الأسواق الناشئة وقدرتها على الصمود، ولكنها ستتطلب إصلاحات لتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية ورأس المال البشري، كما سيكون من المهم تعزيز التكامل التجاري والمالي الإقليمي.

ثالثًا: بينما توفر هذه التحولات فرصًا كبيرة، يجب أن نعمل معًا للمساعدة في تجنب مخاطر تخلف بعض البلدان عن الركب، وسيكون خط الدفاع الأول هو السياسات والإصلاحات المحلية القوية للمساعدة في اغتنام هذه الفرص، بالإضافة إلى أنه يمكن للمجتمع الدولي دعم البلدان والحد من خطر الاختلاف المتزايد.

وأخيرًا، نفخر بالمشاركة في استضافة المنتدى العالمي الأول الذي يركز بالتحديد على الآفاق الاقتصادية لاقتصادات الأسواق الناشئة، ونتطلع إلى مواصلة المناقشات في العام المقبل وفي مؤتمر العلا الثاني العام المقبل".

ديوانية المعرفة
Knowledge Gathering

برعاية معالي نائب وزير المالية

(مُتمم) ينظِّم ديوانية المعرفة السابعة بعنوان

دور الصناديـق والبنـوك التنموية في خلق اقتصاد متنوع ومسـتدام

"نشـيد بالـدور الكبير لصنـدوق التنميـة الوطني والمنظومـة التمويليـة فـي تحقيـق طموحات رؤية السعودية 2030 التي أصبحت واقعاً معاشاً"

أ. حمد الكنهل
وكيـــل وزارة الماليـــة
للشؤون المالية والحسابات

ضمن دوره في تعزيز الحوار البنّاء، وتبادل الخبرات بين قادة الفكر والمتخصصين، بما يسهم في بناء منظومة مالية أكثر كفاءة، ويدعم تطلّعات المملكة نحو اقتصاد مستدام ومتنوع، أقام مركز التواصل والمعرفة المالية (متمّم) مبادرته النوعية "ديوانية المعرفة"، حيث نظّم بالتعاون مع صندوق التنمية الوطني، النسخة السابعة من الديوانية، تحت رعاية معالي نائب وزير المالية الأستاذ عبد المحسن بن سعد الخلف.

وقد أقيمت الديوانية، التي قدمها الأستاذ عبدالله الطياش، التواصل الداخلي- وزارة المالية، يوم الثلاثاء 24 شوال 1446هـ الموافق 22 أبريل 2025م بمدينة الرياض، تحت عنوان "دور الصناديق والبنوك التنموية في خلق اقتصاد متنوع ومستدام"، بحضور ومشاركة عدد من المسؤولين في القطاع الحكومي والصناديق والبنوك التنموية، إلى جانب نخبة من الاقتصاديين والمختصين والمهتمين في المجالات ذات العلاقة.

وقدم وكيل وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات الأستاذ حمد الكنهل، الكلمة الافتتاحية للديوانية، نيابة عن معالي نائب وزير المالية، مرحباً بضيوف الديوانية، ومؤكداً أن "ديوانية المعرفة" أسهمت من خلال مواضيعها في بناء تصور مشترك بين القطاعين العام والخاص حول واقع الاقتصاد السعودي وتطوراته محليًا ودوليًا. وحول منظومة التنمية قال الكنهل إن النجاح الذي حققته المملكة في تنويع الاقتصاد، وزيادة حصة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، كان له ارتباط وثيق بكفاءة وفاعلية المنظومة التمويلية.

وعن منجزات رؤية السعودية 2030 منذ إطلاقها في العام 2016، أوضح الكنهل أنّ الرؤية أنجزت بقيادة خادم الحرمين الشريفين والمتابعة الحثيثة من سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء – حفظهما الله – العديد من مستهدفاتها، لتسهم في تحقيق وطن طموح، واقتصاد مزدهر، ومجتمع حيوي. كما أشاد بالدور الكبير لصندوق التنمية الوطني والمنظومة التمويلية في تحقيق طموحات رؤية السعودية 2030 التي أصبحت واقعاً معاشاً.

ومن ثم ناقشت الجلسة الحوارية الرئيسية "دور الصناديق التنموية في خلق اقتصاد متنوع ومستدام"، حيث أدار الجلسة مقدم البرامج بمجموعة روتانا، الأستاذ جمال المعيقل، وشارك فيها بالنقاش: الرئيس التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد السعودي معالي المهندس سعد الخلب، ووكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط للسياسات والتخطيط الاقتصادي الأستاذ راكان آل الشيخ، والرئيس التنفيذي لبنك التنمية الاجتماعية المهندس سلطان الحميدي، والرئيس التنفيذي لصندوق البنية التحتية الوطني المهندس إسماعيل السلّوم.

وخلال جلسة عرض قصص النجاح الملهمة لبعض التجارب الاستثمارية المحلية، استعرض عدد من رواد الأعمال قصص نجاح أعمالهم، وشاركوا الحضور الفرص والدروس والتحديات التي واجهتهم. حيث استعرض المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "سدير فارما" الدكتور ياسر العبيداء، قصة نجاح شركته. كما شارك نائب الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية لشركة "أسمنت اليمامة" المهندس محمد المالكي، قصة نجاحهم مع الحضور. وسردت المدير العام لشركة "مورق التخصصية الزراعية" أ. دانة عناني، أبرز معالم نجاح تجربتهم الزراعية. وبدوره قدّم مؤسس "محمصة بيكولو" أ. عبدالله البقيشي، قصة نجاح تجربتهم.

وفي الجلسة الختامية للديوانية التي جاءت تحت عنوان "صندوق التنمية الوطني – ذراع التمويل التنموي لرؤية السعودية 2030"، وأدارها مقدم البرامج بمجموعة إم بي سي الأستاذ ياسر السقاف، استعرض نائب محافظ صندوق التنمية الوطني الأستاذ خالد شريف، كثيراً من النقاط المهمة عن دور الصندوق ومنظومة التمويل بالمملكة.

أبـرز مـا ذكـره

أ. حمد الكنهل
وكيـــل وزارة الماليـــــة
للشؤون المالية والحسابات

أسـهـمـت ديـوانـيـة الـمـعـرفـة مـن خلال مواضيعها، في بناء تصور مشترك بين القطاعين العام والخاص، حول واقع الاقتصاد السعودي وتطوراته محليا ودوليا.

أنجزت رؤية السعودية 2030 بقيادة خادم الحرمين الشريفين والمتابعة الحثيثة من سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء – حفظهما الله – العديد من مستهدفاتها، لتسهم في تحقيق وطن طموح، واقتصاد مزدهر، ومجتمع حيوي.

لقد كان للنجاح الذي حققته المملكة في تنويع الاقتصاد، وزيادة حصة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، ارتباط وثيق بكفاءة وفاعلية المنظومة التمويلية.

أبــرز مـا ذكـر

فـي الجلسـة الحوارية الرئيسية

بعنوان "دور الصناديق التنموية في خلق اقتصاد متنوع ومستدام"

قـدم البنـك تسـهيلات ائتمانية خلال السنوات الخمس الماضية تصل إلى 70 مليار ريال وعقدنا شراكات إستراتيجية مع أكثر من 65 مؤسسة تنموية وبيوت التجارة العالمية، ساهمت في نفاذ الصادرات السـعودية غير النفطية لأكثر من 150 دولـة.

ارتـفعـت نسـبة نمـو الـصـادرات غـير النـفطية بـين الـعـامـين 2020م و 2024م أكـثـر من 100%، سـاهـم البـنـك فـيـهـا بالتمكين المالي.

م. سعد الخلب
الرئيس التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد السعودي

تـؤدي منـظـومـة التـنـمـيـة دوراً مـحـوريـاً فـي تـمـويـل الـمـشـروعـات الـمـسـتـحـدثـة الـمـرتـبـطـة بـرؤيـة الـسـعـوديـة 2030.

الصناديق التنموية لعبت دوراً كبيراً في التنمية المستدامة، وفي تقدم ترتيب المملكة في مختلف المؤشرات العالمية.

أ. راكان آل الشيخ
وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط للسياسات والتخطيط الاقتصادي

على مدار أكثر من 53 العاماً قدّم البنك حلولا تمويلية وتنموية، تتجاوز قيمتها 162 مليار ريال لـ 10 ملايين مواطن ومواطنة، كما دعم 51 ألف منشأة صغيرة وناشئة بإجمالي تمويل 21 مليار ريال.

تلقى المنتجات الادخارية التي يقدمها البنك لعملائه نجاحاً بارزاً، حيث وصلنا إلى أكثر من 250 ألف عميل، بإجمالي مدخرات تتجاوز 500 مليون ريال.

م. سلطان الحميدي
الرئيس التنفيذي لبنك التنمية الاجتماعية

يولي الصندوق اهتماما بالغا بالبنية التحتية الاجتماعية، ونعمل حالياً بالشراكة مع صندوق التنمية الوطني ووزارة الاقتصاد والتخطيط والجهات ذات العلاقة، على تطوير برامج تمويلية متخصصة تدعم هذا القطاع الحيوي، بما يسهم في تعزيز جودة الحياة للأفراد في المملكة.

م. إسماعيل السلوم
الرئيس التنفيذي لصندوق البنية التحتية الوطني

يتلخص دور الصندوق ومنظومة التمويل التنموي بشكل عام في ثلاثة محاور رئيسة: الأول استباقي يستشرف المستقبل، والثاني عبر الصناديق والبنوك التنموية كأذرع فعّالة لمواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، أما المحور الثالث فهو يركز على التطوير المستمر للسياسات وتحسين المستويات

إنشاء شركة الصندوق الصناعي للاستثمار، لتقديم حلول تكاملية تدعم القطاع الصناعي من حيث الابتكار وتوفير منتجات مختلفة.

منظومة التمويل التنموي تستهدف توجيه منتجاتها التمويلية نحو القطاع الخاص، وهي إحدى اللبنات الرئيسية لرؤية السعودية 2030.

أبرز ما ذكره

أ. خالد الشريف

نائب محافظ صندوق التنمية الوطني

أبــرز مـا ذكـر

في قصـص النجـاح المُلهمة

"بالتمويـل استطعنـا جلـب التقنيـات الخارجيـة الخاصـة بالأدويـة المتخصصـة"

د. ياسر العبيداء
المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة سدير فارما

"سـاعدنا التمويل على التوسـع في أسـواق جديـدة وزيادة الحصة السوقيـة فـي ظـل بيئـة صناعيـة تتسـم بالتنـافس الشديـد"

م. محمد المالكي
نائب الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية لشركة اسمنت اليمامة

"الصناديـق التمويليـة الموجـودة بالمملكـة تدعم بلا تردد المشاريع النوعيـة فـي المجتمع"

أ. دانة عناني
المدير العام لشركة مورق التخصصية الزراعية

"التمويـل هـو الممكـن الفعلي لتحويل الأفكار والخطـط إلـى واقـع"

أ. عبدالله البقيشي
مؤسس محمصة بيكولو

وضعت المملكة في صدارة المشهد العالمي
الفعاليـات الريـاضيـة
في "موسم الرياض 2024".. الأثر والعائد

معالـي تركي آل الشـيخ: وصـل عـدد زوار "موسـم الرياض" إلـى 19 مليـون زائر منـذ انطلاقه

انطلقـت فـي الفتـرة مـن أكتوبر 2024م حتـى مـارس 2025م، فعاليـات النسـخة الخامسـة من "موسـم الريـاض"، مـع بدايـة انخفـاض درجـات الحـرارة فـي الريـاض؛ فتحولـت العاصمـة خلال أشـهره وأيامـه إلى وجهـة نابضة بالحيـاة، وإلـى موطـن للكثير من الأنشـطة الترفيهية، والمنافسـات الرياضيـة الحماسـية، والأحـداث الثقافيـة.

وعنـد انطلاقتـه كشـف معالـي رئيس مجلـس إدارة الهيئـة العامة للترفيه، المستشـار تركي آل الشيخ، عن أهم ملامح النسـخة الخامسـة، وعـن فعاليـات ترفيهيـة ورياضية وثقافيـة و11بطولـة عالميـة، يسـتضيفها الموسـم، فـي خمس مناطق رئيسـية، شـملت

1. بوليفارد وورلد.
2. المملكة أرينا.
3. بوليفارد سيتي.
4. ذا فينيو.
5. حديقة السويدي.

"موسـم الرياض" أسـهم فـي أن تصبـح السـعودية مركزاً عالميـاً للفعاليـات الرياضيـة المهمة

شهد الموسم "مواجهة التاج الرابع" بين بيتربييف وبيفول.. و"نزال القرن" بين فيوري وأوسيك

وشهدت هذه الساحات خلال "موسم الرياض" هذا العام، مجموعة متنوعة من الفعاليات الرياضية شملت: مباريات المصارعة، والملاكمة، والتنس، والتي جذبت أبرز نجوم العالم في هذه الرياضات، والملايين من الجمهور المتعطش لرؤية المشاهير في هذه الألعاب.

كما شهد الموسم توافداً كبيراً للزوار، وأكد آل الشيخ أن عدد الزوار خلال الأسبوع الأول من الموسم تجاوز مليوني زائر، كما فاق أربعة ملايين زائر خلال أقل من شهر من انطلاقه، وفي مطلع فبراير 2025م، أعلن معاليه عن وصول عدد الزوار إلى 19 مليون زائر، في تأكيد جديد على النجاح الكبير الذي يحققه الموسم.

ويعكس هذا الرقم الكبير مدى الإقبال على الفعاليات العالمية التي يحتضنها الموسم، والتي شملت نزالات الملاكمة والمصارعة، والحفلات الموسيقية، والمطاعم الفاخرة، والحدائق الخلابة، إضافة إلى مناطق جديدة كلياً قدمت تجارب مبتكرة للزوار.

جذب الاستثمارات والعائد الاقتصادي

تُشكّل فعاليات "موسم الرياض" ذراعاً اقتصادية وطنية جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية؛ حيث يتوافد عليها كثير من شركات القطاع الخاص بوصفها وجهة تحقق مكتسبات اقتصادية.

كما أن "موسم الرياض"، ومن خلال استضافته للعديد من المنافسات الرياضية العالمية؛ أسهم في أن تصبح السعودية مركزاً عالمياً للمناسبات والفعاليات الرياضية والترفيهية المهمة، وأصبحت فعاليات الموسم المختلفة جاذبة للشركات الأجنبية والمحلية الباحثة عن الربحية من خلال قطاع واعد يشهد كثافة عالية من الزوار في المملكة.

وإلى جانب جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الدولية، أنعش الموسم عوائد قطاعات اقتصادية محلية عديدة تساهم في الناتج المحلي غير النفطي، مثل قطاعات السياحة والرياضة والترفيه والبيع بالتجزئة والفنادق والمطاعم والنقل والاتصالات وغيرها؛ وبالتالي ساهم في تعزيز الدخل الوطني وتوفير فرص ا لعمل .

كما أســهم في تحســين جودة الحياة للأفــراد والمجتمع، وهو فرصة مهمــة لتعريــف العالم بالســعودية والريــاض، وتعزيز جاذبية الــبلاد بوصفهــا وجهة ســياحية عالميــة؛ وبالتالــي الإســهام بشــكل كبيــر فــي تحقيــق مســتهدفات رؤيــة الســعودية 2030، الراميــة إلى بنــاء وطــن طمــوح، واقتصاد مزدهــر، ومجتمــع حيــوي".

تعزيــز السياحــة الرياضيــة والهويــة الثقافيــة

أســهمت المنافســات الرياضية العالمية الكبــرى المقامة ضمن فعاليــات "موســم الريــاض" بشــكل كبير في تعزيز الجاذبية الســياحية للوجهــات المحلية. حيــث يتوافــد الــزوار مــن مختلف بقاع العالــم والمناطق لحضور المنافســات؛ وعليه يزيد الطلــب علــى الخدمــات مثل الفنــادق والمطاعم ووســائل النقــل؛ ممــا يســهم بــدوره في تحفيــز الاقتصــاد المحلي فــي الريــاض خاصــة، وتنمية القطــاع الســياحي بالمملكة.

كمــا أن تنظيــم البطــولات الرياضيــة يعــزز مــن التجــارب الثقافيــة والاجتماعيــة للزوار الأجانــب، ويتيح لهــم التفاعل مــع الســكان المحليين والتعــرف علــى تقاليدهــم وعاداتهــم. إلــى جانــب أن الاســتثمار فــي الفعاليــات الرياضيــة يعتبر فرصــة للترويج للمعالــم الســياحية المحليــة؛ مــن خلال توفير حزم ســياحية تشــمل حضــور الفعاليــات وزيــارة المعالــم البــارزة.

ويســاهم تنظيــم البطــولات والمنافســات الرياضية بـ"موسم الريــاض" فــي تعزيــز الهويــة الثقافيــة الســعودية، وإبــراز التراث الرياضي الغنــي وتقاليد المجتمــع المحلــي، إضافة إلى أن الاحتفــالات المصاحبة، مثل الفلكلور والموســيقى الشعبية، تضيــف بعــداً ثقافياً يســلط الضــوء علــى غنــى الثقافــة المحليــة، ويجذب الأنظــار إلى الفنــون والحــرف التقليديــة.

كما تجعل هــذه المنافســات المواطنيــن يعيشــون لحظات مفعمــة بالفخــر والاعتــزاز؛ ممــا يســاهم فــي توطيــد الروابــط الاجتماعيــة وتعزيــز الشــعور بالانتمــاء، إضافــة لمســاهمتها في تعزيــز دخول الأســر والأفــراد، مــن خلال توزيــع المنتجــات المحليــة فــي هــذه المنافســات؛ مما يشجع الشــباب على المشاركة الفعالــة فــي الأنشــطة الرائــدة وتطويــر مهاراتهــم.

ما وراء الرمال:
مؤتمـــر العلا يشعـل الأسـواق الناشئـة

د. دينا زكي قبوري

أستاذ المالية المساعد بجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل

فـي قلـب مدينـة الـعلا، حيث يلتقـي تاريخهـا العريـق بجمال طبيعتهـا الأخـاذ، ينعقـد مؤتمرٌ يُعد بمثابة منـارةٍ للأمـل ورافداً لنمو الاقتصاد، إذ يجـذب المؤتمر وزراء الماليـة ومحافظـي البنوك المركزيـة وخبـراء الاقتصـاد من جميـع أنحـاء العالـم، ويوفر لهم منصـةً مثاليـةً لمناقشـة حلول مبتكـرة لمواجهـة التحديـات الاقتصاديـة التيتواجه الأسـواق الناشـئة. يتيـح المؤتمر سلسـلة من ورش العمل وجلسـات الحوار، تُناقـش خلالهـا أبـرز التوجهات الاقتصاديـة، وتُسـلط الضوء على الفرص الاسـتثمارية فـي مختلف القطاعـات.

كمـا يوفـر المؤتمـر بيئـةً محفـزة للتعـاون والتواصـل بين المشـاركين؛ ممـا يُسـهم فـي بنـاء شـراكات اسـتراتيجية وبناء علاقـات متعددة الأطـراف. تُعتبر مدينة الـعلا، بمعالمهـا التاريخية الخلابـة وطبيعتهـا السـاحرة، المـكان الأمثـل لانعقـاد هـذا المؤتمـر. فجمال الموقـع يُضيف لمسـةً خاصةً، ويُلهم المشـاركين ويُحفزهـم على التفكيـر والإبداع، ولا يقتصـر المؤتمـر علـى تبادل الأفـكار فحسـب، بـل يُشـكل أيضاً منصـةً فعّالـةً، ودفع عجلة التنميـة الاقتصادية. لكـن ما هي حقيقة هـذا المؤتمـر؟ وما الذي يجعلـه حدثًـا مميزًا؟

مؤتمـر العلا للأسـواق الناشـئة أكثر من مجـرد حـدث اقتصادي، بـل دعـوةٌ للتغييـر، والتعـاون، والإلهام، يحـثّ المشـاركين فيه علـى تجـاوز الحـدود التقليدية والتفكير بشكل شـامل، مُسهمين فـي بنـاء مسـتقبلٍ اقتصـاديٍّ مسـتدامٍ يعكـس التوجهـات العالميـة المُتطـوّرة. ويتضمـن جـدول أعمالـه محـاور رئيسـية تركـز علـى الابتـكار والقيـادة فـي الأسـواق الناشـئة، بـدءاً مـن نقاشـات حـول التنويـع الاقتصـادي وصولاً لاستكشـاف أحـدث التقنيات، كمـا يوفر فرصةً ثمينـةً للمشـاركين للتعلّـم من بعضهـم البعض وعـرض خبراتهم، مسـتلهمين مـن قصـص النجاح العالمية التي تُبـرز إمكانية تحقيق تقـدمٍ ملمـوس حتى فـي ظلّ التحديـات. فمع كل ورشـة عمل وجلسـة حواريـة، تتفتـح أبوابٌ جديـدةٌ أمام أفـكارٍ مُبتكـرةٍ تُغيّر ملامـح المسـتقبل. إنّـه منصةٌ ملهمةٌ تُسـاعد على استكشـاف الإمكانـات الكامنـة فـي كل مشـروعٍ وفكـرة، حيـث تلتقـي الفـرص بالطموحـات لكتابة فصلٍ جديـدٍ فـي عالـم الاقتصاد

خاصـةً فـي الأسـواق الناشـئة التـي تُمثّـل أرضـاً خصبـةً للفـرص الإبداعيـة والتوسـعية، ووجهـةً رئيسـيةً جاذبـةً للاسـتثمارات.

ويمثل المؤتمـر فرصة لدفـع عجلة النمو الاقتصـادي وتعزيز التوجهات الاقتصاديـة الجديـدة، خاصـةً فـي ظـلّ التحـولات الاقتصاديـة المُتسـارعة التـي تشـهدها هـذه الأسـواق، والتـي تتطلـب مرونـةً وتكيّفـاً مسـتمرّاً مـع المتغيـرات العالميـة، بمـا فـي ذلـك التغيرات الجيوسياسـية، والأزمـات العالمية، والتعـاون الإقليمـي. ويعـد كذلك نقطـة انـطلاق مثاليـة نحـو بنـاء منصـة متكاملـة تجمـع الباحثيـن والاقتصادييـن، لتحقيـق رؤيـة ترابطيـة للأسـواق الناشـئة. لذلك؛ أقتـرح التالـي:

الخيار الأول:
التركيز على التعاون الخليجي:

المنصـة: تُنشـأ منصـة رقميـة متكاملـة تجمـع الباحثيـن والاقتصادييـن والشـباب مـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي.

تُركـز المنصة علـى تبـادل المعرفة، والخبـرات، والفـرص، مـع التركيـز علـى مشـاريع ودراسـات تتناسـب مـع بيئـة الأسـواق الناشـئة الخليجيـة. ويتـم اعتمـاد شـعار "تَرابـط" للدلالـة علـى التعـاون الخليجـي كمرحلـة أولـى

المحتوى: تُقـدم المنصة محتوىً متنوعًا، يشمل:

- قاعـدة بيانـات شـاملة للباحثين والخبراء.
- منتديات نقاش افتراضية.
- ورش عمـل ودورات تدريبية عبر الإنترنت.
- منصة لعرض المشاريع الريادية.
- منشـورات بحثيـة ودراسـات اقتصاديـة.

التمويـل: يتـم البحـث عـن تمويـل مـن خلال الجهـات الحكوميـة الخليجيـة، والقطـاع الخـاص، والمنظمـات الدوليـة.

الخيــار الثانــي:
التوسع العالمي التدريجي:

المنصـة: بعـد ترسـيخ التعـاون الخليجـي، يتم التوسـع تدريجيـاً إلى دول أخـرى فـي الأسـواق الناشـئة، مـع اعتمـاد شـعارٍ جديـدٍ يعكـس التعـاون العالمـي، مـثلاً "شـبكة التكامـل".

المحتـوى: يُضـاف محتـوى يتناسـب مع بيئة الأسـواق الناشـئة الأخـرى، مـع التركيـز علـى التعـاون بيـن الخبـراء الخليجييـن ونظرائهـم فـي الـدول الأخـرى. ويتـم التعاون مـع منظمـات دوليـة لإثـراء المحتـوى وتوسـيع الشـبكة.

الشـراكات: يتـم البحـث عـن شـراكات مـع جامعات ومؤسسـات بحثيـة دوليـة للتعـاون فـي إجـراء البحـث والدراسـات.

الخيار الثالث:
المنصة المتخصصة:

المنصـة: بـدلاً مـن منصـة عامـة، يتـم إنشـاء منصـات مُتخصصـة تُركـز على قطاعـات مُحددة، مثـل: الطاقة المتجـددة، والتكنولوجيـا الماليـة، والسياحة المستدامة. وهذا سيُسهل التعـاون فـي هـذه المجـالات.

المحتـوى: يُقـدَم محتـوى متخصـص فـي كل منصـة، مـع التركيز علـى المشـاريع والفرص في القطـاع المُحـدد.

التعاون: يتم التعـاون مع الجهات ذات الصلـة في كل قطاع.

ملاحظات:

- يُراعـى فـي جميـع الخيـارات الاعتمـاد علـى التقنيـات الحديثـة لجعـل المنصة سـهلة الاسـتخدام والتفاعـل.
- يُركـز علـى بنـاء محتـوىً عالـي الجـودة يُلبـي احتياجـات أعضاء المنصـة.
- يُجـرى تقييـم دوري لأداء المنصـة ومحتواهـا لضمـان فا عليتهـا .

فـي ختـام هـذه المقالـة، نجـد أن رؤيـة السـعودية الطموحـة، التـي أرسـى دعائمهـا سـمو سـيدي الأميـر محمـد بـن سـلمان ولـي العهـد رئيـس مجلـس الـوزراء -حفظـه اللـه-، تحمـل فـي طياتها طموحـات عظيمـة تتجـاوز الحدود التقليديـة لتسـعي نحـو مسـتقبل ملـيء بالفـرص والإمكانيـات، وإن حرص سـموه علـى تسـخير الجهود لجعل المملكـة في مصـاف الدول المتقدمـة يعـد دلـيلًا واضحًـا على الرؤيـة الاسـتراتيجية التـي تتبناهـا القيـادة الحكيمـة. لقـد باتـت مؤتمـرات الـعلا منـارة للابتـكار والتعـاون الدولي؛ حيث تسـتضيف المملكـة خبـراء وصنـاع قـرار مـن مختلـف أنحـاء العالـم. وهـذه الفعاليـات تتيح لنـا الفرصـة لتبادل التجـارب، وطـرح القضايـا الملحـة، وإيجـاد الحلول المناسـبة للكثير من التحديـات التي تواجهنـا، ومن خلال الانفتـاح علـى التجـارب العالميـة، تهـدف المملكة إلى إضافة لمسـة مبتكـرة تسـهم فـي تعزيـز التنمية وتطويـر القطاعـات المختلفـة.

إن اسـتعداد المملكـة للتغييـر هـو ما يميـز رؤيتهـا؛ فهـي تعـي تمامًا أهميـة مواجهـة التحديـات بـروح متطلعـة وذهنيـة مرنـة. إن التركيـز علـى التعـاون الدولـي فـي مؤتمر الـعلا يُظهـر قـوة العلاقـات التـي تسـعى إلـى بنائهـا مـع الـدول الأخـرى؛ ممـا يفتـح الأبـواب أمـام تبـادل المعرفـة والخبـرات. كمـا أن التحولات الاقتصاديـة والاجتماعية التـي تقودهـا القيـادة الرشـيدة تعكس الإرادة الحقيقية السـعودية فـي اتخـاذ خطـوات جريئـة نحـو تحقيق التنمية المسـتدامة. وبفخر، يمكننـا القـول إن رؤيـة السـعودية تُعد بيئـة مثاليـة للإبـداع والابتكار، ونحـن مسـتعدون لمواجهـة المسـتقبل بحمـاس وطمـوح، ولقـد أعـدت المملكـة نفسـها لتكـون نموذجًـا يُحتـذى بـه فـي المنطقـة والعالـم، محققـةً بذلـك رؤى سـمو سـيدي ولـي العهـد فـي تعزيـز القـدرة التنافسـية والازدهار، فلنسـتمر معًـا في دعم هـذه الرؤيـة، ولنجعـل مـن كل فرصـة سـانحة خطـوة نحـو تحقيق الأهـداف السـامية، نحو مسـتقبل مشـرق يسـوده الإبـداع والإبـداع والازدهـار.

الفـائدة التراكميـــة

د. سحر البصيلي

أستاذ مشارك - الرياضيات المالية – جامعة حائل

كما هو معلوم أن التضخم يعتبر هاجساً لكثير من الناس، حيث إن ادخار الأموال السلبي يعتبر مخاطرة في وقتنا الحاضر؛ لما فيه من تأثير على القدرة الشرائية المستقبلية للفرد؛ إذ تتناقص قيمة الأموال بمرور الزمن. لذا، كان من الأنسب التفكير في طرق لحماية الأموال من أثر التضخم، وذلك من خلال حلول عملية متعددة لاستثمار هذه الأموال وتنميتها.

يلجأ كثير من الأفراد للصناديق الاستثمارية التي تعطي عوائد على مدخراتهم، ولكن الكثير منهم لا يعلمون الميزات التي توفرها هذه الصناديق وكيفية التمييز بينها للوصول إلى الخيار الأنسب؛ حيث إن الغالبية العظمى يهتمون بنسبة العوائد السنوية ويتم المقارنة بين الصناديق بناءً على النسب الأعلى، والكثير من المستثمرين يستهلكون الأرباح السنوية بمنتجات استهلاكية وخدمية مباشرة بعد إيداعها في حساباتهم، وهذا هو ما نسميه الاستثمار بالفائدة البسيطة؛ حيث يتم استثمار رأس المال الأولي على مدى فترة زمنية بنسبة فائدة محددة.

ولكن ما يغفل عنه الكثيرون هو ما يسمى الفائدة المركبة؛ حيث لا تنطبق هذه الفائدة على رأس المال فقط، وإنما على العوائد السابقة؛ حيث يتم إعادة استثمار العوائد؛ وبالتالي تتضمن الفائدة المركبة كسب أو استحقاق فائدة على فائدتك. وتساعد الفائدة المركبة على نمو المبلغ المالي بشكل أسرع مما لو تم اعتماد الفائدة البسيطة على رأس المال وحده، وكلما زاد عدد فترات الفائدة المركبة زاد النمو بشكل أسرع.

تمثل فترات الفائدة المركبة الفترات الزمنية بين إضافة الفائدة إلى الحساب. ويمكن إضافة الفائدة سنويًا، أو نصف سنوي، أو ربع سنوي، أو شهريًا، أو يوميًا، أو بشكل مستمر أو على أي أساس آخر. وكلما زاد عدد فترات الفائدة المركبة، زاد مقدار الفائدة المركبة.

لنأخذ على سبيل المثال وديعة لـ10 سنوات بقيمة 100,000 ريال سعودي تتلقى فائدة سنوية بسيطة بنسبة 6% بمبلغ 60,000 ريال كفائدة إجمالية. ولكن إذا كانت نفس الوديعة بمعدل فائدة مركب شهري بنسبة 6%، فإن الفائدة ستصل إلى حوالي 81,939 ريال.

وهنا يجب أن ننوه بأهمية الادخار مبكراً؛ فكلما كان الادخار مبكراً كان معدل الفائدة المركبة في صالحك حتى مع المبالغ الصغيرة. فيمكن أن يؤتي ادخار مبالغ صغيرة ثماره بشكل كبير في المستقبل أكثر بكثير من ادخار مبالغ أكبر في وقت لاحق من الحياة. وعلى سبيل المثال: لنفترض أنك بدأت في ادخار 100 ريال شهريًا في سن العشرين،

بمتوسط عائد شهري مركب بنسبة5% على مدار 45 عامًا. ستكسب 203,588 ريالًا بحلول سن 65 عامًا؛ حيث ستكون قيمة استثمارك الأساسي 54,100 ريال فقط في حين أنه لو لم يبدأ شخص آخر الاستثمار حتى سن 50 عامًا، ونفترض أنه سيستثمر 10,000 ريال في البداية، ثم 500 ريال شهريًا لمدة 15 عامًا، بمتوسط عائد شهري مركب بنسبة 5% أيضًا؛ فإنه بحلول سن 65 عامًا لن يكسب سوى 154,781 ريالًا، مع استثمار أساسي بقيمة 100,000 ريال.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من كون الفائدة المركبة على الاستثمار تساعد في بناء الثروة على المدى الطويل وتخفف من أخطار تآكل الثروة إضافة إلى أنها مفيدة عند سداد أقساط القروض، إلا أنه إذا كانت لديك ديون، فإن الفائدة المركبة المستحقة يمكن أن تجعل سدادها أمرًا صعبًا بشكل متزايد، إضافة إلى أنها تعمل ضد المستهلكين الذين يقومون بسداد الحد الأدنى من المدفوعات على القروض ذات الفائدة المرتفعة أو ديون بطاقات الائتمان.

ويجب أن تتذكر، عند اختيار استثماراتك أن عدد فترات الفائدة المركبة لا يقل أهمية عن سعر الفائدة.

"متمم"

يضيء ليالي "البلد الأمين" الرمضانية بمكة المكرمة

وينظم جلسة حوارية عن الثقافة المالية والتنمية الاقتصادية

ضمن فعاليات النسخة الثانية من مِركاز البلد الأمين بمكة المكرمة، التي يشارك فيها عدد من أصحاب المعالي والسعادة، إلى جانب جمهور كبير من المختصين والأكاديميين ورجال الأعمال، نظّم مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم"، بالتعاون مع "مركاز البلد الأمين"، يوم السبت 15 رمضان 1446هـ الموافق 15 مارس 2025م، جلسة حوارية بعنوان "التكامل بين الثقافة المالية والتنمية الاقتصادية"، بحضور مجموعة من المسؤولين، والمستثمرين، ورواد الإعلام والأعمال.

ويُعد "مركاز البلد الأمين" منصة حوارية واتصالية تجمع بين أصحاب المصلحة من القطاعين الحكومي والخاص، والقطاع غير الربحي، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الآراء والخبرات، وتشمل جلسات المركاز العديد من النقاشات الفكرية حول مبادرات التطوير والتقنيات الحديثة.

أدار الجلسة الحوارية مدير تحرير جريدة الاقتصادية الأستاذ علي المقبلي، متحدثاً عن الدور الكبير الذي يؤديه "متمم" تجاه الوعي والثقافة المالية في هذه المرحلة التي يشهد فيها الاقتصاد السعودي "نمواً اقتصادياً مستداماً، وازدهاراً، ومبادرات وطنية، وتحولات اقتصادية في شتى المجالات".

وأشار المقبلي إلى أن هذه التحولات الاقتصادية "عمقها واستراتيجيتها هي القطاع المالي الذي يقود حقيقة الحراك التنموي في بلادنا، حيث انطلقت رؤية السعودية 2030، وانطلق معها الحراك الاقتصادي الكبير".

وتحدث في الجلسة الحوارية، مدير مركز التواصل والمعرفة المالية الأستاذ عبدالعزيز الناصر، ومستشار الوعي المالي الدكتور سالم باشميل، والمحلل الاقتصادي والمالي الأستاذ حسين الرقيب.

وناقشت الجلسة عدداً من المحاور التي جرى طرح الأسئلة التفصيلية للمتحدثين انطلاقاً منها، وتمثلت في:

1. إسهام مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم" في رفع الوعي والثقافة المالية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية.
2. دور الثقافة المالية في الاستدامة.
3. تمكين رواد الأعمال والتقنية المالية.

مدير "متمم": المركز يرتبط ببرنامج تطوير القطاع المالي ورؤية السعودية 2030

في بداية الجلسة سلّط مدير مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم" الأستاذ عبدالعزيز الناصر الضوء على نشأة المركز، والدور الذي يقوم به في نشر الوعي والثقافة المالية. موضحاً ارتباط "متمم" الوثيق مع رؤية السعودية 2030، حيث ترتبط رسالة وأدوار المركز الاستراتيجية ببرنامج تطوير القطاع المالي والرؤية.

وعدّد الناصر مبادرات وشراكات وبرامج المركز، وقال إن هنالك ثلاثة مرتكزات رئيسية تنطلق منها مبادرات وبرامج "متمم"، هي: المعرفة المالية، وتعزيز التواصل، وتمكين الابتكار، واستعرض أبرز برامج ونشاطات المركز التي تساهم في رفع الثقافة المالية؛ مما يحقق الاستدامة المالية.

كما أشار بالتفصيل إلى أبرز مساهمات المركز في التوعية بالشمول المالي واستخدام التقنية المالية ومدى استفادة المجتمع، وخاصة رواد الأعمال، من التوعية التي قادها المركز حول التقنية المالية واستخداماتها.

د. باشميل: "سفير متمم" أداة مهمة في استدامة المعرفة المالية

وفي حديث ضمن محاور الجلسة: سلط مستشار الوعي المالي الدكتور سالم باشميل، الضوء على الأثر الذي حققته الجهود التي يبذلها مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم" في رفع الوعي والثقافة المالية، وتأثير حملاته في زيادة الوعي بالادخار والاستثمار.

وأوضح الدور الذي تلعبه الثقافة المالية في الاستدامة بمعناها الواسع، بالإشارة إلى دور "متمم" في نشر الثقافة المالية والوعي المالي، متحدثاً بالتفصيل عن العلاقة بين الوعي والثقافة المالية وريادة الأعمال، وما تشهده المملكة من توسع في التقنية المالية.

وشرح باشميل مفاهيم: المعرفة المالية، والوعي المالي، والتربية المالية، والعلاقة بينها، وتراتبيتها، وأهميتها، للأفراد والمجتمع، وأكد أن مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم" ساهم بصورة كبيرة -من خلال عمله على نشر المعرفة المالية- في تعزيز الوعي المالي، وترسيخ التربية المالية؛ وبالتالي استدامة المعرفة المالية.

وعن أهمية البرامج التي يقدمها المركز، قال الدكتور سالم إن برامج "متمم" تقوم بدور رئيسي في نشر المعرفة والوعي المالي، مستعرضاً بالتفصيل برنامج "سفير متمم"، وآلية عمله، ودوره المهم في بناء التربية المالية لدى الطلاب والشباب.

وحول تعاظم الدور الذي يقوم به برنامج "سفير متمم" بالمدارس، أشار إلى تقرير "فيزا" الذي أكد أن المكون الأول للعادات المالية للطفل، هو سلوك الأقران والأصحاب بالمدرسة، وليس الأسرة، أو الوالدين، أو المعلم، أو المجتمع أو وسائل الإعلام.

الرقيب: التحول الاقتصادي بالمملكة يقوده شباب سعوديون

من جهته تحدث المحلل المالي والاقتصادي الأستاذ حسين الرقيب عن المجهودات التي يقوم بها مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم"، وأهمية الثقافة في تحقيق الاستدامة، وأهمية الاستدامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة الوعي المالي لدى المجتمع وتمكين رواد الأعمال والتقنية المالية. وقال إن المركز يقوم بجهود كبيرة جداً، وإن الثقافة المالية أصبحت هاجساً كبيراً جداً لدى المركز اليوم، حيث أصبح المركز يصل إلى الجامعات وطلاب الجامعات، ويشرح الكثير عن الاقتصاد السعودي وعن الميزانية السعودية وعن الميزانية التقديرية.

وأكد الرقيب قائلاً: "اليوم أصبح هناك حراك قوي كنا نحتاج إليه، خصوصا لطلابنا وطالباتنا؛ لأنه حقيقة هذه الفئة تحتاج إلى تثقيف اقتصادي". وأشار إلى تقارير المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية بأن هناك تحولاً اقتصادياً غير مسبوق في السعودية، موضحاً أن هذا التحول يقوده شباب سعوديون.

وأضاف الرقيب: "مديرة صندوق النقد الدولي قالت بالحرف الواحد: أنا أستمتع عندما أذهب إلى السعودية؛ لأني في كل زيارة لي أرى تغيراً جديداً، وأرى تطوراً في الاقتصاد السعودي، وقالت كلاماً مهماً جداً يختص بفريق العمل، وقالت لم أشاهد في حياتي وزراء يحب بعضهم بعضاً كما الوزراء في السعودية؛ فكل وزير يتمنى للوزير الآخر أن ينجح، وهذه الخلطة السرية جعلت الرؤية تحقق نجاحاً كبيراً".

بجوائز تصل إلى مليون دولار
المملكة تستضيف كأس العالم لريادة الأعمال 2024

تتيح المسابقة الفرصة لكل المشاريع من أنحاء العالم للمشاركة والتنافس على اللقب

ملتقى **"بيبان"** يعمل على تعزيز مكانة المملكة كوجهة وخيار أول لرواد الأعمال إقليمياً ودولياً

حصدت **6 شركات** سعودية بطاقات التأهل إلى نهائيات كأس العالم لريادة الأعمال

حصلت شركة **"مسمار"** السعودية على المركز الأول وجائزة بقيمة 200 ألف دولار

ضمن فعاليات ملتقى "بيبان 24" الذي أُقيم بمدينة الرياض تحت شعار "وجهة عالمية للفرص"، في الفترة من 5 إلى 9 نوفمبر 2024م، نظمت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، بالشراكة مع مؤسسة الأمير محمد بن سلمان (مسك)، وشبكة ريادة الأعمال العالمية، نهائيات مسابقة كأس العالم لريادة الأعمال.

وتتيح مسابقة كأس العالم لريادة الأعمال الفرصة لكل المشاريع من أنحاء العالم للمشاركة والتنافس على اللقب، كما تسلط الضوء على الفرص الواعدة في المملكة، وتوفر فرصة مميزة للحصول على التدريب، والالتقاء برواد الأعمال والوصول للمنصات الداعمة في هذا المجال؛ لتطوير قدرات رواد ورائدات الأعمال وصقل مهاراتهم والتقدم بأفكارهم لمشاريع فعّالة في السوق العالمي.

وتُعدّ مسابقة كأس العالم لريادة الأعمال أكبر حدث لروّاد الأعمال العالميين في المملكة، وتهدف لتحفيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتسليط الضوء على الفرص الواعدة المتاحة، بالإضافة إلى تمكين الشركاء والجهات الداعمة من تحقيق أهدافهم.

وتم تأسيس كأس العالم لريادة الأعمال لأول مرة في العام 2019م عن طريق مؤسسة الأمير محمد بن سلمان (مسك) وشبكة ريادة الأعمال العالمية (GEN)؛ حيث جذبت المسابقة منذ انطلاقها، أكثر من 430,000 مسجل من 200 دولة، وربطت المؤسسين بأكثر من 4 ملايين دولار كجوائز نقدية و266 مليون دولار أخرى من الدعم والخدمات المجانية، بالإضافة إلى دعم أكثر من 100 شريك عالمي في المسابقة.

ملتقى "بيبان" وريادة الأعمال

يعتبر "بيبان" الملتقى الأبرز عالمياً في قطاع ريادة الأعمال والمعني بتمكين البيئة الريادية في المملكة لرواد الأعمال المحليين والدوليين من خلال 9 أبواب تأتي تحت شعار "وجهة عالمية للفرص".

ويساهم الملتقى بخلق بيئة محفزة ورفع الكفاءات الإدارية والمالية والفنية، وتحفيز أصحاب الأفكار على إطلاق مشاريعهم، والالتقاء بالخبرات المحلية والعالمية؛ لتبادل الخبرات وإثراء المعلومات بين أصحاب القرار والمستثمرين ورواد الأعمال؛ لتعزيز القطاع وحث ثقافة الابتكار والدخول لعالم الأعمال.

وقد أصبحت المملكة مكاناً لهذا المنتدى العالمي المهم لريادة الأعمال، بفضل المزايا الاقتصادية واللوجستية والتسهيلات التشريعية والبيئة الريادية القوية الداعمة للأفكار الاستثنائية محلياً وعالمياً، المتوافرة بالمملكة؛ مما جعلها مركزاً نوعياً عالمياً يحتضن الفرص الاستثمارية والريادية.

ويطرح الملتقى ويناقش سنوياً أفكاراً وموضوعات تتعلق بريادة الأعمال، والتجارة الإلكترونية والامتياز التجاري والفرص الاستثمارية والشركات الناشئة والابتكار، كما يقدم ورش العمل والدورات وجلسات الاستشارات والإرشاد والبرامج المتخصصة؛ لرفع كفاءة المنشآت وتعزيز فاعلية أعمالها ومساهمتها في الناتج المحلي.

ويجمع "بيبان" كل الجهات المُمكِّنة والداعمة من مختلف أنحاء العالم؛ لتحفيزهم على تقديم خدماتهم المتخصصة في تعزيز نمو وازدهار قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، كما يجمع مستثمرين وجهات تمويلية تحت سقف واحد؛ لتسهيل الوصول إلى التمويل المناسب لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومشاريع رواد الأعمال.

100 شركة تنافست في نهائيات الرياض

وتعدّ مسابقة كأس العالم لريادة الأعمال واحدة من أكبر وأشمل المسابقات وبرامج الدعم من نوعها، التي يتنافس من خلالها عشرات الآلاف من رواد الأعمال في كل العام من 200 دولة حول العالم على الجوائز النقدية، وتتيح المسابقة الفرصة لكل المشاريع من أنحاء العالم للمشاركة والتنافس على اللقب.

كما تسلط المسابقة الضوء على الفرص الواعدة في المملكة، وتوفر فرصة مميزة للحصول على التدريب، والالتقاء برواد الأعمال والوصول للمنصات الداعمة في هذا المجال؛ لتطوير قدرات رواد وريادات الأعمال وصقل مهاراتهم والتقدم بأفكارهم لمشاريع فعَّالة في السوق العالمي.

وقد تم خلال التصفيات التمهيدية، اختيار المتأهلين للتصفيات النهائية لكأس العالم لريادة الأعمال من بين 16,427 متسابقاً ومتنافساً من 151 دولة، بعد نجاحهم في منافساتهم الوطنية حول العالم، وخوضهم معسكراً تدريبياً عالمياً جمع أفضل 250 شركة مع الخبراء والجهات الممكنة.

وبعدها أعلنت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) تأهل 100 شركة ناشئة وصاعدة تمثل 52 دولة من مختلف قارات العالم إلى نهائيات كأس العالم لريادة الأعمال، بجوائز مالية تصل قيمتها إلى مليون دولار، إضافة إلى مجموعة من الجوائز العينية، بهدف استقطاب المشاريع الرائدة.

نهائي كأس العالم مرة أخرى بالرياض

قال محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) سامي بن إبراهيم الحسيني: "يسرنا أن نستضيف كأس العالم لريادة الأعمال مرة أخرى في الرياض؛ حيث تعد ريادة الأعمال المركز الأساس الذي يقوم عليه اقتصادنا، ونسعى بفخر إلى تحقيق التأثير الإيجابي على مستوى المملكة والعالم، من خلال تمكين المنشآت ورواد أعمال المستقبل بالأدوات اللازمة لبناء غدٍ أكثر ازدهاراً".

وكانت الشركات والمنشآت المختلفة قد خاضت قبل

التصفيات النهائية، ولعدة أشهر المنافسة، على مستوى التصفيات الوطنية والإقليمية، واختيارات المجموعة العالمية، بالإضافة إلى معسكر التدريب الذي نظمته المملكة لأفضل 250 شركة في التصفيات، واشتمل على تقديم ورش عمل متخصصة في تقديم العروض الاستثمارية، وجلسات إرشادية لنقل التجارب الملهمة من الفائزين السابقين.

كما شمل المعسكر التدريبي عدداً من ورش العمل للجهات الداعمة والممكنة في منظومة الابتكار وريادة الأعمال في السوق السعودي مثل: وزارة الاستثمار ومركز الإقامة المميزة وجهات تقديم خدمات الدخول إلى السوق السعودي، بالإضافة إلى ورش عمل مع خبراء مختصين في الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال لتوضيح المشهد الاستثماري في المملكة.

وأوضح رئيس الشبكة العالمية لريادة الأعمال GEN، جوناثان أورتمانز، أن الشركات المتنافسة تتكون من مؤسسين جريئين وفِرق متميزة تسعى لإحداث تغيير ذي معنى من خلال الابتكار وريادة الأعمال، وذلك بدعم من GEN و(منشآت) و(مسك) وشركائهم؛ إذ تقربهم تجربة كأس العالم لريادة الأعمال من تحقيق أهدافهم.

وكان نهائي كأس العالم لريادة الأعمال بالرياض فرصة لمجموعة الشركات المتأهلة للتصفيات النهائية لتشهد الشركات الناشئة المتطورة في السعودية؛ ما يمكّنها من البحث عن فرص لدخول السوق؛ حيث شهدت منظومة ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً مع ارتفاع قياسي في استثمارات رأس المال الجريء.

الشركات السعودية المتأهلة للنهائيات

حصدت 6 شركات سعودية بطاقات التأهل إلى نهائيات كأس العالم لريادة الأعمال، واستطاعت الشركات تجاوز مراحل التصفيات الوطنية والإقليمية؛ لتتأهل إلى النهائيات، وتعد هذه الشركات السعودية واجهة جديدة في عالم ريادة الأعمال، وتمتلك مجموعة من الابتكارات والمشاريع التي تعكس عُمق روح الريادة في قطاع الأعمال بالمملكة، وهي:

- **شركة "عمار" العقارية:** هي منصة تقنية لإدارة التأجير، وتمكين ملاك العقارات والباحثين عن وحدات للتأجير من التفاعل بموثوقية وسهولة من خلال منصة مبتكرة تتيح للعملاء الاستفادة من خدمات الوساطة والتسويق العقاري بشكل إلكتروني، مع ضمان الالتزام بالأنظمة الحكومية.
- **شركة "أمبليفاي هيلث":** هي منصة تعمل على العناية بالقدم السكرية من خلال تسخير قوة الذكاء الاصطناعي، وتقدم أدوات للتوسع في التشخيص الصحي، وتحسين نتائج المرضى من خلال الكشف المبكر الدقيق، وتعزيز الكفاءة وضمان الرعاية الشاملة، وتبسيط التكامل في البنية التحتية للرعاية الصحية.
- **شركة "بلورة":** هي منصة ذكاء أعمال تتكامل بشكل فوري مع أنظمة نقاط البيع لبناء رؤى عميقة قابلة للتنفيذ من مصادر البيانات المختلفة؛ وذلك لتعزيز عملية اتخاذ القرار في قطاعي التجزئة والأغذية والمشروبات لزيادة المبيعات وتحسين رضا العملاء.

- **شركة "فبني":** هي شركة رائدة في مجال البناء والمواد الصديقة للبيئة، وتقدم حلولاً مبتكرة ومستدامة تلبي احتياجات قطاع البناء والتشييد، وتعتمد على تقنيات إعادة التدوير المتقدمة لتحويل النفايات إلى مواد عزل عالية الجودة؛ لتسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل الأثر البيئي، إلى جانب التزامها بالإسهام الفعال في تحقيق رؤية السعودية 2030.

- **شركة "مسمار":** تملك تطبيقاً لصيانة السيارات وإصلاحها، وتقوم بحل مشكلات الأعطال والحوادث في أي مكان تحت إشراف فريق متخصص من المهندسين والفنيين أصحاب الخبرة والمهارة في صيانة السيارات. كما تقدم خدمات الفحص والصيانة للسيارات، وخدمة إصلاح السيارة بعد الحوادث، وخدمة الصيانة المتنقلة، وخدمة تغيير الزيت، والعناية بالسيارة.

- **شركة "مدّكر":** تملك تطبيقاً يساعد على وضع خطة تعليمية مناسبة للقرآن الكريم، تحدد من خلالها مسار التعليم (تسميع، مراجعة، تصحيح تلاوة، تلقين)، مع أمهر المعلمين والمعلمات الحافظين لكتاب الله، والحاصلين في الأقل على إجازة برواية حفص عن عاصم.

تتويج الفائزين بكأس العالم لريادة الأعمال

تنافس المتأهلون على جوائز مسابقة كأس العالم لريادة الأعمال بقيمة مليون دولار تم تقديمها في اليوم الختامي لـ"بيبان 24"، وتوزعت الجوائز على 4 فئات، كالتالي

1. **مرحلة النمو:**
   - المركز الأول: 200 ألف دولار.
   - المركز الثاني: 140 ألف دولار.
   - المركز الثالث: 70 ألف دولار.
2. **المرحلة الأولية:**
   - المركز الأول: 100 ألف دولار.
   - المركز الثاني: 75 ألف دولار.
   - المركز الثالث: 60 ألف دولار.
   - المركز الرابع: 45 ألف دولار.
   - المركز الخامس: 35 ألف دولار.
3. **مرحلة الفكرة:**
   - المركز الأول: 50 ألف دولار.
   - المركز الثاني: 25 ألف دولار.
4. **القطاعات ذات الأولوية:**
   - صحة الإنسان: 50 ألف دولار.
   - استدامة البيئة والاحتياجات الأساسية: 50 ألف دولار.
   - الريادة في الطاقة والصناعة: 50 ألف دولار.
   - اقتصاديات المستقبل: 50 ألف دولار.

وفي اليوم الأخير من "بيبان24"، توّج الفائزون في تصفيات نهائيات كأس العالم لريادة الأعمال، بحضور معالي نائب وزير التجارة الدكتورة إيمان المطيري، ومعالي محافظ هيئة الاتصالات والفضاء الدكتور محمد التميمي، ومحافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) سامي الحسيني، والعديد من المسؤولين.

وحصلت شركة "مسمار" السعودية على جائزة بقيمة 200 ألف دولار، بحصولها على المركز الأول في مرحلة النمو، بينما جاء مشروع "N&E Innovations" في المركز الثاني وجائزة بقيمة 140 ألف دولار، وحصل على المركز الثالث مشروع "Sommalife" وجائزة بقيمة 70 ألف دولار.

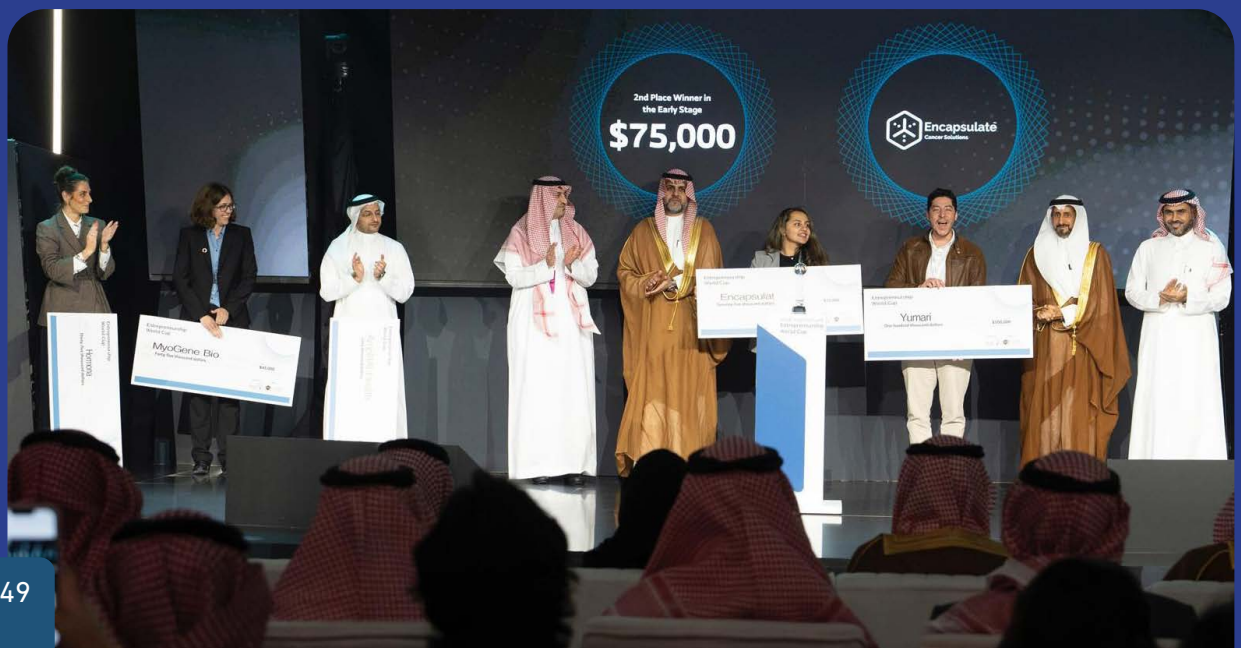

متمم، العدد التاسع، مايو 2025م

تقترب من الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية

رؤيـة السعوديـــة 2030
تصـدر تقريرها للعام 2024م

نتائج تجاوزت المستهدفات .. ومنجزات فاقت التوقعات

أظهـرت بيانـات التقريـر السـنوي لرؤيـة السـعودية 2030 للعـام 2024م، الـذي صـدر يـوم الجمعـة 25 أبريـل 2025م، أن الرؤيـة في عامها التاسع حققت 93% من مستهدفاتها، أو تجاوزتها أو اقتربت منها.

حيث وصل إجمالي عدد المؤشرات التي لديها قراءات مفعّلة إلى 347 مؤشراً، بينها 299 مؤشراً تحققت بشكل كامل، و257 مؤشراً تخطت مستهدفاتها السنوية، و49 مؤشراً تحققت بشكل جزئي بنسبة تراوحت بين (85% - 99%).

كما أشارت البيانات إلى أن 85% من المبادرات النشطة اكتملت أو تمضي على المسار الصحيح، من إجمالي المبادرات النشطة البالغ عددها 1502 مبادرة، منها 674 مبادرة مكتملة، و596 مبادرة على المسار الصحيح.

وأشار التقرير إلى منجزات متوالية تحققت خلال فترة وجيزة، حيث تمكنت الرؤية من ترسيخ العمل المؤسسي عبر الكيانات الحكومية، مع رفع كفاءة التخطيط الاستراتيجي والمالي، وإرساء منظومة حوكمة رصينة ومتكاملة، مما أسفر عن تحقيق مكتسبات نوعية خلال مسيرتها في السنوات الماضية، تمثلت في خلق قطاعات اقتصادية جديدة، مما ساهم في رفع مكانة المملكة العربية السعودية على الخريطة العالمية.

وأوضح التقرير أن الجهود تكاملت وتفانت في البذل والعطاء عبر السنوات لتتوج بتحقيق مستهدفات قبل أوانها، في خطوة تُحول الحُلم إلى واقع، وترفع سقف الطموح؛ لتزيد المجتمع تمكيناً وحيوية، وتضيف إلى الاقتصاد تنوعاً وازدهاراً، وتمد عزيمة الشباب إرادة وقوة، نحو مواصلة مسيرة تُرسّخ ريادة المملكة العالمية، وتُحقق الخير والرخاء للجميع.

وستشهد المرحلة المقبلة إطلاق المزيد من الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمناطقية لتتمكن المملكة من مواكبة الفرص الناشئة واستثمارها واستكمال رحلة استثنائية من النمو المستدام التي تجعل من المملكة مركزًا حيوياً لكل فرصة وليدة، وحاضنة لكل طموح يرغب أن يكون جزءًا من مستقبل مزدهر يتشكل كل يوم.

برامج تحقيق الرؤية

تُعدّ برامج تحقيق الرؤية كيانات متوسطة المدى، أُستحدثت معظمها في المرحلة الأولى من إطلاق رؤية السعودية 2030 باعتبارها الأدوات الأساسية للتنفيذ، وقد عززت هذه البرامج مستويات التعاون بين المنظومة، وسرّعت وتيرة الإنجاز وتجاوزت الرؤية لعدد من مستهدفاتها الطموحة، بالإضافة إلى مساهمتها في بناء المهارات والقدرات المؤسسية، وتزويد الكيانات الحكومية بالأدوات والأطر اللازمة لتعزيز استدامة النمو والتطوير.

وتجاوزت كون هذه البرامج أدوات للتنفيذ؛ فقد شهدت تطورات طوال رحلتها؛ لضمان اتساقها مع المستهدفات واستجابتها للمستجدات الاقتصادية والتنموية ومتطلبات المرحلة، إذ دُمجَت بعضها، وأُغلقت أخرى، وأُنشئت برامج جديدة، وآخر هذه التطورات تمثل في اكتمال الخطة التنفيذية لبرنامج الاستدامة المالية بعد تحقيق أهدافه وقدرته على إحداث الأثر المُستدام منه، من خلال دمج أعماله ضمن عمل الجهات المعنية ذات الارتباط به؛ ليصبح عدد برامج تحقيق الرؤية اليوم 10 برامج

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج التخصيص

برنامج الإسكان

برنامج التحول الوطني

برنامج تنمية القدرات البشرية

برنامج خدمة ضيوف الرحمن

برنامج جودة الحياة

برنامج تحول القطاع الصحي

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

برنامج صندوق الاستثمارات العامة

مجتمع حيوي

المعدلات المحققة في 2024م

	المحقق 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
عـدد المعتمريـن مـن خـارج المملكة	17 مليوناً	11.3 مليوناً	30 مليوناً
عـدد المواقـع السـعودية المدرجـة في قائـمة التـراث العالمي لليونسـكو	8 مواقع	7 مواقع	8 مواقع
نسـبة الأسـر السعوديـة التـي تملـك وحـدة سـكنية	%65.4	%64	%70
نسبة المسـتفيدين من الإعانات المالية للقادرين على العمـل الذين تم تمكينهم	%33.7	%32.5	%38.3
متوسـط العمـر المتوقـع	78 سنة	78.2 سنة	80 سنة
نسـبة التجمعـات السـكانية المغطـاة بالخدمـات الصحيـة بما فيها الطرفية	%97.4	%96.5	%99.5
مؤشـر جـودة الخدمـات الصحية	%59	%49	%82
نسبة الأشـخاص الذيـن يمارسون النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيًا للبالغين	%58.5	%53	%64
نسبة الأشـخاص الذيـن يمارسون النشاط البدني60 دقيقة يوميـاً للأطفال والمراهقين	%18.7	%10	%21
مؤشـر السـعادة العالمـي	6.6 درجة	6.8 درجة	7.5 درجة
مؤشـر الأداء البيئـي	المرتبة 108	المرتبة 70	المرتبة 20
مؤشـر أداء الطـلاب فـي القـراءة والعلـوم والرياضيـات (PISA)	387 درجة	394 درجة	500 درجة

اقتصاد مزدهر

2-1 المعدلات المحققة في 2024م

	المحقق 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة	3.53 تريليون	3.3 تريليون	10 تريليون
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	2,554 مليار	2,606 مليار	4,970 مليار
التصنيف العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3,514 مليار	3,585 مليار	6,500 مليار
مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي	%47	%46	%65
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي قروض البنوك	%9.4	%10	%20
حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	%25.2	%35	%50
إجمالي قيمة الصادرات التراكمي للصناعات المرتبطة بالنفط والغاز	718.7 مليار	746.5 مليار	2,114 مليار
نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي	%2.4	%2.4	%5.7
حصة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز	%65.5	%66	%75
حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية	%55.8	%59	%75
نسبة توطين الصناعات العسكرية	%19.35	%12.5	%50
حصة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز	%65.5	%66	%75

اقتصاد مزدهر

2-2 المعدلات المحققة في 2024م

	المحقق 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
نسبة توطين الصناعات العسكرية	%19.35	%12.5	%50
مؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي	المرتبة 38	المرتبة 49	المرتبة 25
معدل البطالة بين السعوديين	%7	%7.8	%7
تصنيف المملكة في مؤشر المواهب العالمي	المرتبة 32	المرتبة 32	المرتبة 20
عدد العاملين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة	7.86 مليون	7.1 مليون	10.23 مليون
عدد الجامعات السعودية المصنفة عالميًا ضمن أفضل 200 جامعة	3 جامعات	3 جامعات	5 جامعات
نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل	%33.5	%35.9	%40
نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي التعليم التقني والمهني خلال 6 أشهر من التخرج	%47.81	%50.7	%65
المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية	0.551 درجة	0.603 درجة	0.736 درجة
نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل	%13.4	%12.8	%15
نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي الجامعات خلال 6 أشهر من التخرج	%43	%41.2	%75
مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	%21.9	%20.2	%35
مؤشر التنمية البشرية	0.875 درجة	0.875 درجة	0.94 درجة

وطـن طمـوح

المعدلات المحققة في 2024م

	المحقق 2024	مستهدف 2024	مستهدف 2030
مؤشـــر المشـاركة الإلكترونية	0.96 درجة	0.82 درجة	0.94 درجة
ترتيـب المملكـة فـي مؤشـر الأمـم المتحدة لتطوير الحكومـة الإلكترونيـة	6	26	5
مؤشـــر الفاعليـة الحكوميـة	المرتبة 46	المرتبة 62	المرتبة 20
الدرجـة المحققـة فـي مؤشـر الأمـن الغذائـي العالمـي	69.9 درجة	69.9 درجة	79 درجة
عـــدد المتطوعيـــن	1,237.7 ألف	690 ألف	1,000 مليون
مؤشـــر العطـاء العالمـي	%46	%43.4	%48
المؤشـر الفرعـي المتعلـق بالوقـت المخصـص للعمـل التطوعي ضمن مؤشـر العطـاء العالمي	%24	%18.3	%27
نسبة الشركات الكبرى التـي تقـدم برامـج المسـؤولية الاجتماعيـة	%71.67	%67	%90
مسـاهمة القطاع غير الربحـي فـي النـاتج المحلـي الإجمالـي	%0.99	%0.53	%5
نسـبة العامليـن في القطـاع غير الربحـي من إجمالـي القـوى العاملة	%0.64	%0.42	%1.1

للاطلاع على التقرير السنوي
لرؤية السعودية 2030لعام 2024م

خبراء ومحللون لـ "مُتمم"

رؤية 2030 ساهمت في تعزيز مكانة المملكة كمركز اقتصادي إقليمي وعالمي

وفي هذا السياق التقت مجلة "متمم" بعدد من الخبراء والمحللين المتخصصين، الذين قدموا قراءاتهم لمنجزات الرؤية.

"المشاريع الرائدة مثل "نيوم" و"القدية"، جذبت استثمارات محلية وأجنبية، وساهمت في خلق فرص عمل جديدة، وعززت الابتكار

د. ملفي الرشيدي

"إنجازات رؤية 2030 تُرجمت إلى مكاسب اقتصادية هيكلية، ونمو غير نفطي مستدام، وقطاع خاص أكثر حيوية، وتدفقات استثمارية متزايدة

د. نعيمة المويشير

بفضل إنجازات الرؤية، انضم الاقتصاد السعودي إلى نادي التريليون دولار وأصبحت المملكة ضمن أكبر 20 اقتصاداً في العالم

م. عمر باحليوه

التحول الذي حدث في المملكة العربية السعودية بعد إطلاق رؤية السعودية 2030، هو تحول جذري، وإعادة هيكلة شاملة للاقتصاد والجانب المالي

أ. فضل البوعينين

رؤية 2030 أعادت رسم أولويات التنمية ووضعت مساراً جديداً للنمو المستدام، مدعوماً بإرادة سياسية قوية وتخطيط استراتيجي محكم

د. محمد مكني

استراتيجية طموحة

وقال الأكاديمي المتخصص في تحليل القرارات والبيانات، الدكتور ملفي الرشيدي: "إن رؤية السعودية 2030، تُمثل إطاراً استراتيجياً طموحاً لتحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام، مع تعزيز التنمية الشاملة وتحسين جودة الحياة"، مضيفاً أن التقدم في تحقيق الرؤية، يعكس تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، ساهمت في تعزيز مكانة المملكة كمركز اقتصادي إقليمي وعالمي، ومؤكداً أن تقرير الرؤية لعام 2024، أظهر الأثر الكبير على الاقتصاد والتنمية من خلال إنجازات ملموسة في عدة مجالات.

وأشار الرشيدي إلى أن المملكة شهدت قفزات مميّزة في تنويع اقتصادها، من خلال تركيز الرؤية على تطوير قطاعات حيوية مثل: السياحة، والترفيه، والتقنية، والاقتصاد الرقمي، والصناعات التحويلية. وأن مشاريع رائدة مثل "نيوم" و"القدية" جذبت استثمارات محلية وأجنبية، وساهمت في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار، مضيفاً: "دعمت برامج ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة النمو المستدام، مما ساعد في بناء اقتصاد أكثر مرونة وتنافسية، وقادر على مواجهة التقلبات العالمية". وعن تقدم المملكة في العديد من المؤشرات العالمية، أوضح أن المملكة عملت على تحسين بيئة الأعمال من خلال إصلاحات تشريعية وإجرائية تضمن أكثر من 900 إصلاح تشريعي وإجرائي منذ العام 2019م، مما أدى إلى تحسين تصنيفها في مؤشرات عالمية مثل المركز الثاني عشر في محور كفاءة الأعمال،

وضمن قائمة العشرين في الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية، والرابعة في مؤشر الخدمات الرقمية، والأولى عالمياً في مؤشر الأمن السيبراني.

وأضاف: "نتج عن هذه الجهود زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والتعدين والطاقة المتجددة والألعاب الإلكترونية، وقد ساهمت بعض المبادرات مثل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في تبسيط إجراءات التراخيص وجذب مستثمرين عالميين، مما أدى لتعزيز الثقة في الاقتصاد السعودي، وبناء بيئة استثمارية جاذبة تدعم النمو طويل الأمد".

وفي جانب الاستثمار في رأس المال البشري، يرى الرشيدي أنه قد شكّل ركيزة أساسية للرؤية، التي ركزت على تطوير التعليم، والتعليم المهني، والتدريب، وتعزيز المهارات؛ لتلبية متطلبات سوق العمل المتغيرة، منوهاً بأن بعض البرامج مثل "تنمية القدرات البشرية" ساهمت في زيادة مشاركة الشباب والنساء في القوى العاملة في التدريب والوظائف التقنية والخدمية.

أما في مجال الاستدامة، فقد أوضح د. ملفي أن المملكة تبنت استراتيجيات طموحة لتطوير الطاقة المتجددة، ومبادرة الاقتصاد الدائري للكربون، التي تتماشى مع التزام المملكة بتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2060م، مع تعزيز الاقتصاد الأخضر وخلق فرص استثمارية جديدة في قطاعات الطاقة النظيفة.

وتُجسّد المبادرات رؤية متوازنة تجمع بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، مما يعزز مكانة المملكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

واختتم د. ملفي الرشيدي رؤيته التحليلية بقوله: "إنه من الجميل والمُبهج أن تُظهر إنجازات رؤية 2030 قدرة المملكة على تحويل التحديات إلى فرص، حيث ساهمت وما زالت تساهم في تعزيز الاقتصاد وتنويعه، وتحسين جودة الحياة، وترسيخ دورها كقوة اقتصادية ومركز ثقافي وسياحي رائد، حيث تتجه المملكة نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بحلول 2030 من خلال الاستمرار في دعم الابتكار، والاستثمار في رأس المال البشري، والتزام الاستدامة والتنمية البشرية".

نتائج جوهرية

وضمن تحليلها للتقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 ، للعام 2024م، قالت أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الجوف الدكتورة نعيمة المويشير: "إن التقرير السنوي للرؤية يوضح انعكاس الأثر المتحقق من إنجازات الرؤية بشكل عميق وإيجابي على الاقتصاد السعودي؛ من خلال تحقيق نتائج جوهرية في مسارات النمو والتنوع والاستدامة".

وأضافت إن أحد أبرز مظاهر هذا الأثر يتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 3.9%، ما يؤكد فاعلية جهود تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وبلوغ الاستثمار الأجنبي المباشر 77.6 مليار ريال، مما يشير إلى تنامي ثقة المستثمرين الدوليين بالبيئة الاستثمارية في المملكة، مدعومة بإصلاحات تشريعية وتنظيمية فعالة.

وأوضحت أن انخفاض البطالة بين السعوديين إلى المستهدف في العام 2030، يعكس ديناميكية جديدة في سوق العمل يقودها توسيع القطاعات الواعدة، وتحسين مهارات القوى العاملة الوطنية، إلى جانب أن توسع دور القطاع الخاص الذي بلغت مساهمته 47% من الناتج المحلي، يساهم في خلق مزيد من الوظائف ويحفز الابتكار والاستثمار المحلي.

وتواصل المويشير تحليلها بقولها: "شهد الاقتصاد السعودي استقراراً في معدلات التضخم (1.7%)، وتحسناً ملحوظاً في التصنيفات الائتمانية الدولية، فضلاً عن التقدم في مؤشرات التنافسية والحوكمة الرقمية، وقد واكبت هذه التحولات نمواً ملحوظاً في مشاريع البنية التحتية والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة، بما يعزز من موقع المملكة كمركز اقتصادي إقليمي وعالمي".

واختتمت المويشير بالتأكيد على أن النتائج المتحققة من رؤية السعودية 2030، تبرهن أن إنجازاتها تُرجمت إلى مكاسب اقتصادية هيكلية، ونمو غير نفطي مستدام، وقطاع خاص أكثر حيوية، وتدفقات استثمارية متزايدة تدعم الاستقرار المالي والاجتماعي.

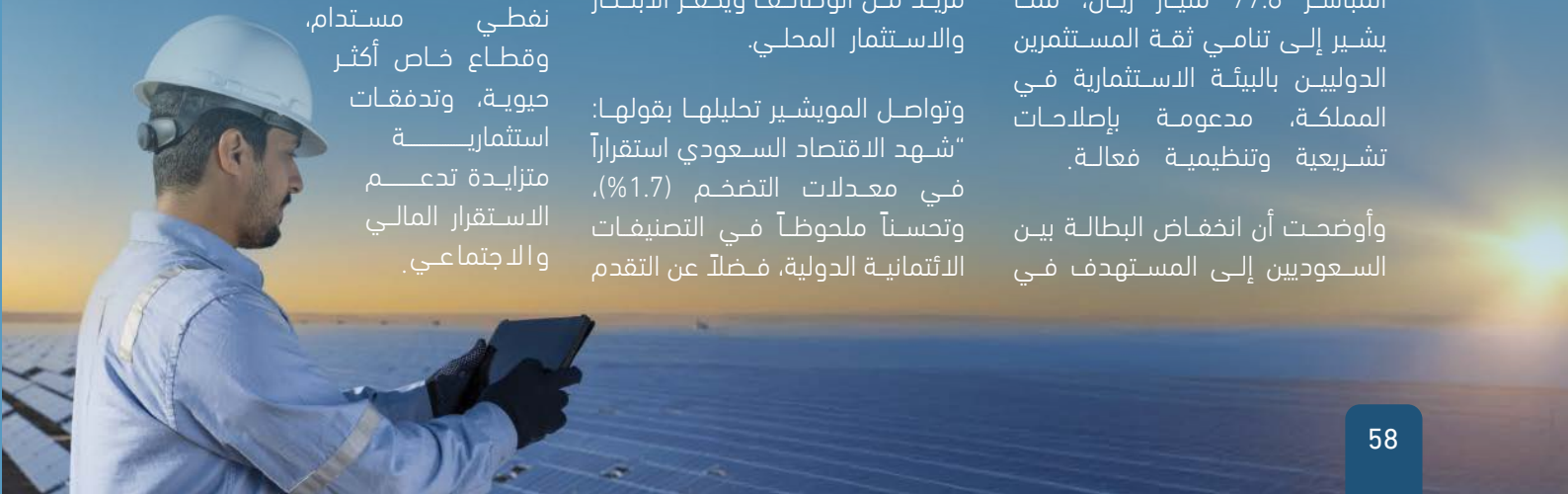

تقـدم نوعـي

فـي حين أكـد المستشـار المالـي والاقتصـادي المهنـدس عمر باحليـوه، أن العـام 2016م الـذي أطلقـت فيـه رؤيـة 2030، فـي عهـد خـادم الحرميـن الشـريفين الملـك سـلمان بـن عبدالعزيـز آل سـعود -حفظـه اللـه- كان عاماً مميـزاً، حيـث اسـتلم ملف الرؤية سـمو ولي العهـد الأمير محمد بن سـلمان ابـن عبدالعزيـز -حفظـه اللـه-، الـذي أبـدع فـي إدارة الملـف وبـدأ بالمتابعة اللصيقـة لتحقيـق الرؤية، بل أمر بنشـرها علـى المواطنين ليكونوا جـزءاً منها.

وحـول إنجـازات الرؤيـة منـذ إطلاقها، أكّـد باحليـوه أن الأرقـام تحدثـت عـن المنجـزات فـي شـتى القطاعـات، وارتفـع الاهتمـام العالمـي بالمملكة، التـي أخـذت مكانتهـا الحقيقـة علـى الصعيد العالمي، وبدأت الاسـتثمارات تتدفـق عليهـا، وتوسـعت النظـرة الإيجابيـة لاقتصادهـا، مـن خلال مرتكـزات الرؤيـة "اقتصـاد مزدهـر، ومجتمـع حيـوي، ووطـن طمـوح".

وأشـار إلى النقلة النوعيـة التي قادتها رؤية السـعودية 2030، قـائلًا: "نقلت الرؤيـة هـذا الوطـن العظيـم إلـى مصاف الـدول المتقدمة فـي العالم، وجعلتـه قبلـة لملـوك ورؤسـاء وكبار دول العالـم، كمـا انضـم الاقتصـاد السـعودي إلى نادي التريليـون دولار، وأصبحـت المملكـة ضمـن أكبـر 20 اقتصـاداً فـي العالـم".

ولفـت إلـى أن الرؤيـة وضعـت منهجيـة اقتصاديـة وماليـة للتقليـل مـن اعتمـاد الميزانيـة علـى النفـط، واسـتحدثت أدوات اسـتثمار جديـدة مثـل صنـدوق الاسـتثمارات العامـة الـذراع الاسـتثماري للدولـة، وكذلـك أدوات الديـن العـام مثـل المركـز الوطنـــي لإدارة الديـــن العـــام، وبـــدأت برامـــج الاســـتدامة والشفافية والمتابعة والتقييم.

واختتـم باحليـوه حديثـه بالقـول: "أصبحـت المملكـة الـملاذ الآمـن للمسـتثمرين مـن الشـرق والغـرب، وأصبحـت الشـراكات الاسـتراتيجية للمملكـة نموذجـاً يحتـذى بـه مـن كل الـدول، وأن الـكل يسـعى إلـى إنشـاء مجالـس تنسـيق مـع المملكـة، ومـع ذلـك، فقـد احتفظـت المملكـة بهويتهـا الوطنيـة وبنَـت عليهـا حضارتهـا الجديـدة".

تحولٌ جذري

وفي قراءته للتقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 للعام 2024م، أوضح عضو مجلس الشورى والمحلل والكاتب الاقتصادي الأستاذ فضل البوعينين لـ "متمم"، أن رؤية السعودية 2030، ركزت أولاً على الشفافية، "ويظهر ذلك في شفافية سمو ولي العهد، عندما أطلق الرؤية في العام 2016م، وأعلن أرقامها بشفافية، إلى جانب شفافية الأرقام في تقرير الرؤية للعام 2024م، وهذا أمرٌ غاية في الأهمية، حيث لم يركز التقرير على الجانب الإيجابي فحسب، بل أشار إلى بعض المؤشرات التي لم يتم تحقيقها، وهذه قمة الشفافية".

وأكد البوعينين أن التحول الذي حدث في المملكة هو تحول جذري وإعادة هيكلة شاملة للاقتصاد والجانب المالي، إضافة إلى التطوير الذي تقوم به الحكومة في جميع قطاعات الدولة، لافتاً إلى القفزة الكبيرة التي قفزها الاقتصاد السعودي في الناتج المحلي الإجمالي ووصوله إلى 3.5 تريليون ريال بنهاية 2024م، ونمو صادرات المملكة غير النفطية لتصل إلى 307.4 مليار ريال، في العام 2024م.

ونوّه إلى أن البطالة والإسكان من أهم الملفات المرتبطة بالمواطنين، ومن أكثرها تركيزاً من قبل القيادة، إذ انخفض معدل البطالة من 12.3% إلى 7% الذي هو مستهدف الرؤية في 2030، كما ارتفعت نسبة تملك المواطنين للمنازل إلى 65.4%، مشيراً إلى ارتفاع مساهمة المرأة في سوق العمل إلى 33.5%، ومساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد إلى 51%، وارتفاع الإيرادات غير النفطية لتصل إلى 502.5 مليار ريال بنهاية العام 2024م

ولفت البوعينين إلى أن قوة المملكة ومتانة اقتصادها، انعكست في استقطاب مقرات الشركات العالمية، "لأن هذه الشركات لو لم تجد في السوق السعودية الفرص والقوة والمتانة لما نقلت مقارها الإقليمية إليها لتصل إلى 571 مقراً في نهاية العام 2024م، متجاوزاً مستهدف العام (500 مقر)"، مؤكداً أن هذه المستهدفات التي تم تحقيقها في العام 2024م، نقلت المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وأعطتها قوة اقتصادية ومالية.

واختتم بقوله: "نصبو إلى مزيد من التقدم والازدهار بإذن الله، حتى نصل إلى الأهداف التي تؤمّن هذا الوطن، وتؤمّن أيضاً مستقبل الأجيال القادمة".

تخطيط مُحكم

بدوره أكد المستشار المالي والاقتصادي د. محمد مكني أن المملكة تشهد تحولاً استثنائياً في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، بفضل رؤية 2030 التي أعادت رسم أولويات التنمية ووضعت مساراً جديداً للنمو المستدام، مدعوماً بإرادة سياسية قوية وتخطيط استراتيجي محكم.

وأشار إلى أن المملكة نجحت في الحفاظ على استقرارها الاقتصادي رغم التحديات العالمية، والدليل التصنيف الائتماني المرتفع الذي يعكس متانة الاقتصاد السعودي وثقة المؤسسات المالية الدولية بقدراتها.

وقال مكني في ختام تصريحه إن من مؤشرات النجاح للرؤية السعودية برنامج صندوق الاستثمارات العامة ومستهدفاته، إذ يعد الصندوق محركاً رئيساً لهذا التحول، كما أن أصول الصندوق المُدارة ارتفعت من 720 مليار ريال في العام 2016م إلى 3.52 تريليون ريال في العام 2025م، بنسبة نمو بلغت 390%.

وأضاف أن الصندوق أسهم كذلك في خفض معدل البطالة إلى 7% بنهاية 2024م، وأسس أكثر من 92 شركة جديدة، مع استهداف ضخ استثمارات تراكمية بقيمة 150 مليار ريال حتى نهاية العام 2025.

srmg

مشاركة واسعة للمملكة برئاسة معالـي وزيـر الماليـة

اجتماعات الربيع لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين 2025م تبحث آفاق الاقتصاد العالمي

ترأس معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان وفد المملكة المشارك في اجتماعات الربيع لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين للعام 2025م، والتي انعقدت في العاصمة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية واشنطن، خلال الفترة 23-28 شوال 1446هـ الموافق 21 – 26 أبريل 2025م. بمشاركة وحضور نخبة من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، إلى جانب ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

وضم الوفد السعودي المشارك، معالي محافظ البنك المركزي السعودي (ساما) الأستاذ أيمن ابن محمد السياري، ومعالي نائب وزير المالية الأستاذ عبدالمحسن ابن سعد الخلف، ومساعد وزير المالية للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية المهندس عبدالله ابن زرعة، ووكيل رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الدكتور رياض الخريّف، ووكيل وزارة المالية للعلاقات الدولية الأستاذ خالد باوزير، والرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية الأستاذ سلطان المرشد، والرئيس التنفيذي للمركز الوطني لإدارة الدين الأستاذ هاني المديني، وعدداً من المتخصصين من الجهات المالية السعودية.

أهم جلسات اجتماعات الربيع

ناقشت الاجتماعات العديد من القضايا المالية والاقتصادية، وعقدت العديد من الجلسات، وبدأ اليوم الأول بجلسة: "اتجاهات الذكاء الاصطناعي وتداعياتها على الاستقرار المالي"، ثم تلتها جلسة "التحوّل من الصناديق المفتوحة إلى صناديق المؤشرات المتداولة: الآثار على الاستقرار المالي واكتشاف الأسعار".

وتضمّن اليوم الثاني مجموعة من المؤتمرات الصحفية والجلسات المفتوحة والمغلقة لاستعراض آفاق النمو الاقتصادي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتعزيز التنمية المستدامة. كما عقدت خلاله جلسة مشتركة بعنوان "تعبئة الإيرادات في الأمد المتوسط"، وجلسة تعريفية حول برنامج "TARA-VI" للتدريب الافتراضي وتعزيز إدارة الإيرادات.

وفي اليوم الثالث عقدت جلستان أولهما بعنوان: "المستقبل القادم: ماليزيا ورابطة دول جنوب شرق آسيا في مشهدٍ متغيِّر"، والأخرى بعنوان "سبل تحقيق الرخاء: سياسات وشراكات من أجل النجاح". كما أطلقت مجموعة البنك الدولي مبادرة مشتركة تهدف إلى ابتكار حلول عملية تزيل العقبات أمام تدفق استثمارات القطاع الخاص إلى الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بعنوان "مختبر استثمار القطاع الخاص".

وتضمن اليوم الرابع العديد من الجلسات، ناقشت القضايا الاقتصادية من بينها استخدام البيانات في دعم القرارات والإصلاحات الاقتصادية الوطنية وتأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل. واختتمت جلسات اجتماعات الربيع بندوة "فن السياسة النقدية المتغير في الأسواق الناشئة"، ناقش خلالها خبراء وممثلو البنوك المركزية كيفية استجابة الأسواق الناشئة لموجة التضخم الأخيرة من خلال سياسات نقدية صارمة.

أبرز مشاركات معالي وزير المالية

شارك معالي وزير المالية في اجتماع وزراء المالية ومحافظي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان وبحضور مدير العام صندوق النقد الدولي الدكتورة كريستالينا جورجيفا، وأكد معاليه خلال الاجتماع دور الصندوق في العمل بقدر عالٍ من السرعة والمرونة لمساندة الدول في تكيفها مع المتغيرات العالمية المتسارعة، ورسم مسار الإصلاحات والسياسات بما يتلاءم مع ظروف كل دولة.

وخلال مشاركته في اجتماع المائدة المستديرة لمناقشة الديون السيادية العالمية، رحّب معالي الوزير بالتقدم المُحرز في مبادرة مجموعة العشرين "إطار العمل المشترك لمعالجة الديون"، مؤكداً أهمية تعزيز الجهود لدعم تنفيذ المبادرة باعتبارها المنصة الأكثر شمولية للتنسيق بين الدائنين الرسميين، بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية للدول المثقلة بالديون ودعم تعافيها الاقتصادي.

كما ترأس معالي الجدعان اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وتطلع لمساهمة اجتماعاتها ومبادراتها في دفع عجلة التعاون الدولي ودعم استدامة النمو الاقتصادي. وأوضح أن بيان الرئيس للاجتماع الواحد والخمسين للجنة، يعكس توافق الأعضاء حول أهمية ترسيخ الاستقرار المالي وتعزيز مسارات التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

وخلال اجتماع لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي، ذكر معاليه بأن هذا الاجتماع يعد فرصة ثمينة لتكثيف الجهود وتوحيد الصفوف من أجل تعزيز نمو الاقتصاد العالمي في ظل التحديات العالمية الراهنة.

وبحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر ابن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، سفيرة خادم الحرمين لدى

الولايات المتحدة الأمريكية شارك معاليه في اجتماع الطاولة المستديرة بغرفة التجارة الأمريكية. وأشار إلى أن رؤية السعودية 2030 تهدف إلى إحداث تحول في اقتصاد المملكة، وأن من أولويات المملكة وضع أطر واضحة وحوكمة فعّالة من شأنها تعزيز التكامل مع القطاع الخاص لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق مستهدفات الرؤية، مضيفًا: "نحرص في المملكة على توفير إطار تنظيمي فعّال يعزز الشفافية، إلى جانب بيئة استثمارية محفزة للمستثمرين، وتنسيق بين الوزارات كافة لتعزيز الشراكات".

والتقى معالي الوزير على هامش الاجتماعات، بمعالي وزيرة المالية بجمهورية إندونيسيا الدكتورة سري موليانى إندراواتي، ووزيرة الخزانة البريطانية السيدة راشيل ريفز، ووزير المالية والإيرادات الباكستاني السيد محمد أورنجزيب، إضافة إلى كل من وزير التنمية الدولية النرويجي السيد آزموند أكروست، ورئيس مجلس إدارة بنك "بي إن بي باريبا" السيد جان لوميير، ونائب رئيس مجموعة "سيتي" للخدمات المصرفية والقطاع العام السيد جاي كولينز، لمناقشة أبرز التطورات المالية والاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي وسبل تعزيز العلاقات الثنائية، وبحث فرص التعاون الاستثمارية في المملكة.

أبرز مشاركات نائب ومساعد وزير المالية

شارك معالي نائب وزير المالية الأستاذ عبدالمحسن بن سعد الخلف في جلسة حوارية بعنوان "اقتصاد المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات"، ضمن ندوة "جي بي مورغان" للمستثمرين، واستعرض خلالها تطورات وآفاق الاقتصاد السعودي والفرص الاستثمارية في ظل رؤية السعودية 2030.

وفي اجتماع الطاولة المستديرة حول "تمويل الإنعاش وإعادة الإعمار من خلال مشروع المساعدات الطارئة في لبنان"، أكد معالي النائب أهمية تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها مع صندوق النقد والبنك الدوليين، التي من شأنها دعم التعافي الاقتصادي في الجمهورية اللبنانية، مشيراً إلى أن المعرفة والمساعدة الفنية عاملان رئيسيان لضمان استدامة التمويل، إذ تسهمان في وضع سياسات فعّالة، وتعزيز بناء القدرات المؤسسية، وتنفيذ إصلاحات ناجحة.

SPRING MEETINGS 2025 | WASHINGTON DC

WORLD BANK GROUP
INTERNATIONAL MONETARY FUND

وشارك مساعد وزير المالية للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية الأستاذ عبدالله بن زرعة، في اجتماع الطاولة المستديرة حول الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك الندوة رفيعة المستوى لتنمية القدرات بعنوان "تمكين السياسات القائمة على البيانات من خلال الشراكات المتجددة: إطلاق المرحلة الثانية من صندوق البيانات لاتخاذ القرار".

جهود متواصلة لدعم الجمهورية السورية

وصدر على هامش اجتماعات الربيع بيان مشترك لمعالي وزير المالية ومدير العام صندوق النقد الدولي ورئيس مجموعة البنك الدولي السيد أجاي بانغا حول الاقتصاد السوري، وذلك بعد عقد اجتماع الطاولة المستديرة رفيعة المستوى بشأن سوريا، بمشاركة وفد من الحكومة السورية، ووزراء المالية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين من المؤسسات المالية متعددة الأطراف والإقليمية، بالإضافة إلى شركاء التنمية الاقتصادية.

ورحب البيان بالجهود الهادفة إلى مساعدة سوريا على إعادة الاندماج في المجتمع الدولي وتمكينها من الحصول على الموارد اللازمة، وذلك لدعم جهود الحكومة على مستوى السياسات، وتلبية احتياجات التعافي المبكر وإعادة الإعمار، وتشجيع تنمية القطاع الخاص وتوفير فرص العمل، ودعم جهود الحكومة السورية نحو تعزيز الحوكمة، وزيادة الشفافية في سعيها إلى بناء مؤسسات فعّالة لصالح الشعب السوري.

بيان سعودي-قطري بشأن ديون سوريا

كما صدر بيان صحفي مشترك بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر حول سداد متأخرات الجمهورية العربية السورية لدى مجموعة البنك الدولي، أعلنت فيه وزارتا المالية في الدولتين عن سداد متأخرات سوريا لدى مجموعة البنك الدولي، التي تبلغ حوالي 15 مليون دولار، وذلك استمراراً لجهود الدولتين في دعم وتسريع وتيرة تعافي اقتصاد سوريا.

ودعت كل من المملكة وقطر المؤسسات المالية الدولية والإقليمية إلى سرعة استئناف وتوسيع أعمالها التنموية في سوريا وتضافر جهودها ودعم كل ما من شأنه تحقيق طموحات الشعب السوري الشقيق لمستقبل واعد من العيش الكريم مما يسهم في استقرار المنطقة وازدهارها.

Maziah

للاطلاع على الأعداد السابقة